غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

نظرة عامة حول الاقتصاد المحلي

الربع الثاني 2021

محتوى التقرير

1 المقدمة — صفحة 3

2 نظرة عامة حول الاقتصاد — صفحة 7

3 أداء المنشآت – حسب القطاع — صفحة 21

4 أداء المنشآت – حسب الحجم والعمر — صفحة 31

5 الآفاق الاقتصادية — صفحة 43

1

المقدمة

مقدمة

- قام مركز الدراسات والمبادرات في غرفة البحرين بإطلاق استبيان "أداء أعمال القطاع الخاص والتوقعات المستقبلية" خلال شهر أبريل وحتى شهر يونيو 2021.
- يهدف هذا الاستبيان لمراقبة أداء أصحاب الأعمال في النصف الأول من عام 2021، حيث تم إطلاقه خلال فترة الإغلاق الاحترازي للشركات ويقيس الأثر الاقتصادي للقرار.
- تمت مقارنة نتائج هذا الاستبيان بنتائج الاستبيانات السابقة التي تم إطلاقها في يونيو وسبتمبر 2020، وذلك لقياس التغييرات التي طرأت على القطاع الخاص و لضمان استمرارية الأعمال.
- نتائج الاستبيان تعبر عن آراء المشاركين في القطاع الخاص.

عدد المشاركين **964**

79%
بحرينيين

75%
أعضاء الغرفة

29%
أنثى

71%
ذكر

43%
منشآت عمرها أكثر من 9 سنوات

40%
شركة ذات مسؤولية محدودة

55%
منشآت متناهية الصغر

35%
منشآت صغيرة

5%
منشآت متوسطة

5%
منشآت كبيرة

الأرباح

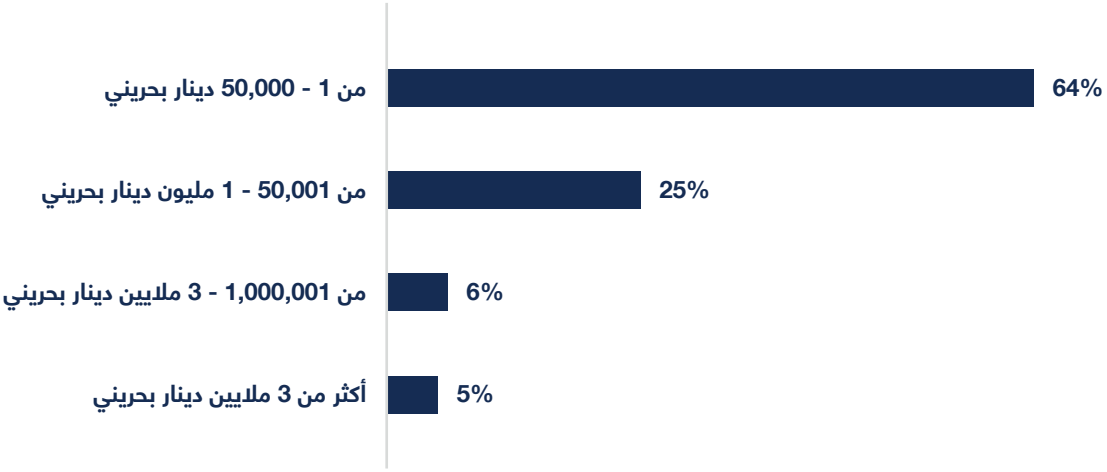

نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية

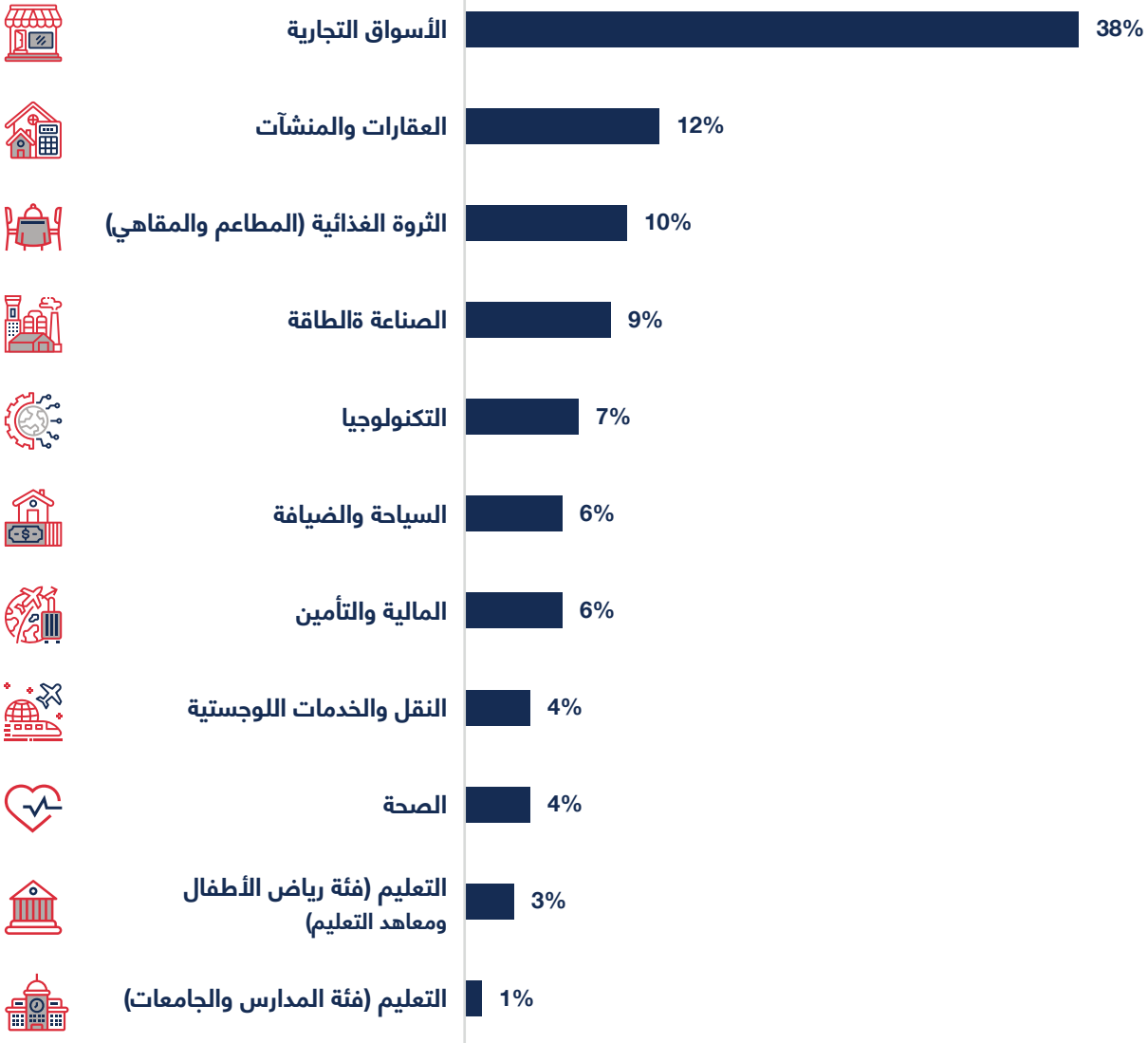

مجموع النسب المئوية أعلاه قد لا تساوي 100% نتيجة التقريب

2

نظرة عامة حول الاقتصاد

ثبات مخاوف أصحاب العمل من يونيو 2020 إلى يونيو 2021

أجرت غرفة البحرين دراسات استقصائية في يونيو وسبتمبر 2020 ويونيو 2021 ، بمشاركة أكثر من 2700 من أصحاب الأعمال وذلك للوقوف على التحديات التي تواجه القطاع الخاص منذ بداية تفشي الجائحة في العام الماضي . حيث تابعت غرفة البحرين بشكل مستمر وضع القطاع الخاص لتحديد أثر الجائحة على الأعمال التجارية، والوقوف على مخاوف أصحاب الأعمال في هذه المرحلة الانتقالية والوضع الجديد.

لم تتغير مخاوف أصحاب الأعمال من الربع الثاني من عام 2020 إلى الربع الثاني من عام 2021. وتتعلق أبرز ثلاث مخاوف أشار إليها أصحاب الأعمال المشاركين في مسوحات الغرفة بدفع الرواتب وانخفاض حجم الأعمال بالإضافة إلى دفع الإيجار.

وكانت نتائج استبيان الغرفة مطابقة للاستبيان الذي أجرته شركة Goldman Sachs ، في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمخاوف الرئيسية لأصحاب الأعمال من فئة المؤسسات الصغيرة حيث أعرب 50٪ من المشاركين عن عدم قدرتهم على التنبؤ بالتدفق النقدي الأمر الذي يمنعهم من الاحتفاظ بالموظفين الجدد ودفع رواتبهم.

أهم ثلاثة مخاوف عبر عنها المشاركون في الاستبيان

[الرسم البياني 1]

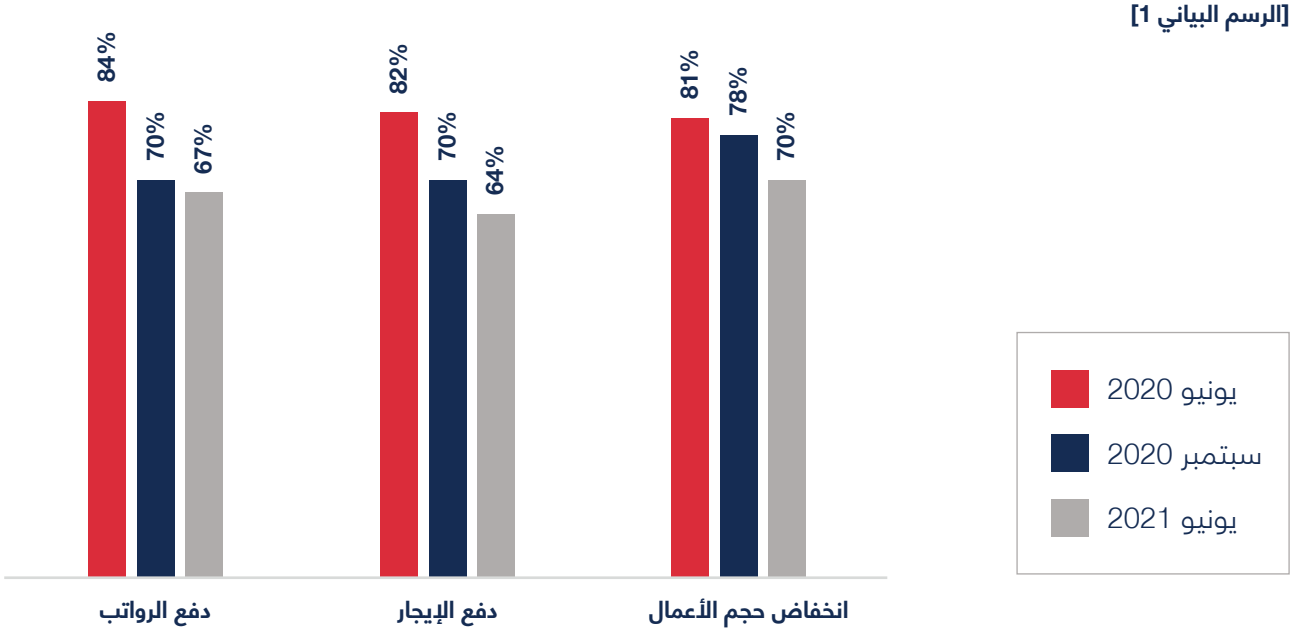

أبرز مخاوف أصحاب الأعمال في يونيو 2021

70%

من أصحاب الأعمال أبدوا مخاوفهم بشأن انخفاض حجم أعمالهم

68%

من أصحاب الأعمال أبدوا مخاوفهم بشأن دفع رواتب الموظفين

64%

من أصحاب الأعمال أبدوا مخاوفهم بشأن دفع الإيجار

53%

من أصحاب الأعمال أبدوا مخاوفهم بشأن دفع الرسوم الحكومية

41%

من أصحاب الأعمال أبدوا مخاوفهم بشأن تأخر الحصول على المستحقات المالية

36%

من أصحاب الأعمال أبدوا مخاوفهم بشأن صعوبة التمويل

الدعم الحكومي للحد من تأثير الجائحة

- تأثرت المملكة كحال الدول الأخرى المصدرة للنفط، بصدمتين متزامنتين هما: تفشي الوباء العالمي وانخفاض أسعار النفط، من جانب آخر فقد كان لقرارات الإغلاق الاحترازية الأخيرة أثر بالغ على أصحاب الأعمال.

- استجابت الحكومة بشكل سريع للتخفيف من العواقب الاقتصادية للأزمة من خلال إطلاق حزمة من الإجراءات للحفاظ على الاستقرار المالي ودعم القطاعات والفئات المتضررة وتحفيز الطلب لمنع حدوث ركود اقتصادي طويل المدى.

- يشار إلى أن الحكومة الموقرة قد أعلنت مؤخراً عن حزمة تحفيزية اقتصادية بقيمة 485 مليون دينار بحريني (1.28 مليار دولار) وتمديد الدعم المالي للشركات المتضررة من جائحة فيروس كورونا لمدة ثلاثة أشهر إضافية - من يونيو 2021 حتى أغسطس 2021، وذلك للحفاظ على استمرارية الأعمال وللمساهمة في معالجة مخاوف أصحاب الأعمال ، مثل دفع الرواتب و وانخفاض حجم الأعمال.

- توفر الإعفاءات وحزم الدعم المباشرة على أصحاب الأعمال عبء الاضطرار إلى السداد وتسلط الضوء على سخاء حكومة مملكة البحرين وتفانيها في دعم الأفراد والمنشآت واقتصاد المملكة.
- من جانب آخر، تقدم معظم الدول المتقدمة حزم تحفيزية وبرامج إغاثة للمؤسسات إما كقروض يستوجب عليها سدادها لاحقًا ، او على شكل ائتمانات ضريبية لها حد أقصى معين.

برامج الدعم المقدمة لأصحاب الأعمال وشروط الاستحقاق

- برنامج إعفاء المؤسسات من رواتب العاملين: 50٪ من رواتب الموظفين – تقدم للمؤسسة إما كخصم ضريبي يصل إلى 10,000 دولار أمريكي فقط من الأجور المدفوعة (ما يعادل 3,800 دينار بحريني).
- برنامج الإئتمان الضريب للمؤسسات الصغيرة: 50٪ من رواتب الموظفين تقدم للمؤسسة كخصم ضريبي يصل إلى 7,000 دولار أمريكي للموظف الواحد لكل ربع عام
- تأجيل ضريبة الضمان الاجتماعي حتى ديسمبر 2022

- برنامج تقديم قروض الإغاثة.
- تقديم قروض تتراوح قيمتها من 25,001 إلى 10 مليون جنيه استرليني للمؤسسة الواحدة.
- برنامج حفظ الوظائف.
- تلتزم الحكومة بدفع 60٪ - 80٪ من راتب الموظف (حد أقصى يتراوح من 2,187 حتى 2,500 جنيه استرليني).

المصدر: US Treasury and UK government

المبادرات الحكومية لتخفيف أعباء تداعيات الجائحة على أصحاب الأعمال

مدد البنك المركزي بعض إجراءات التحفيز حتى منتصف عام 2022

ستظل المؤسسات المالية مؤهلة للحصول على تسهيلات السيولة بدون تكلفة مضمونة بقيمة 50 مليار درهم إماراتي (13.6 مليار دولار أمريكي) حتى [30 يونيو 2022] لتقديم قروض وتمويلات جديدة للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الخاصة الأخرى المتضررة من الجائحة.

مبادرة جديدة لتمكين استثمارات القطاع الخاص بقيمة 1.33 تريليون دولار بحلول عام 2030

برنامج جديد لتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ، مما سيمكن القطاع الخاص من الاستثمار بقيمة 1.33 تريليون دولار (5 تريليون ريال) حتى عام 2030. ويهدف البرنامج أيضًا إلى مساعدة المملكة التي تعتبر أكبر مصدر للنفط في العالم من تقليل اعتمادها على النفط الخام وتحقيق الطموح والأهداف المحددة في رؤية 2030.

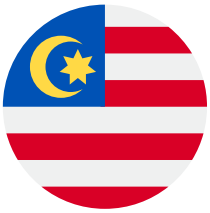

حزمة مساعدات بقيمة 9.7 مليار دولار قبل الإغلاق

صرحت ماليزيا عن حزمة بقيمة 9.7 مليار دولار لمساعدة الأفراد والشركات قبل اتخاذ اجراءات الإغلاق على مستوى البلاد لمدة أسبوعين اعتبارًا من 01 يونيو 2021.

تهدف الحزمة إلى تعزيز قدرة الرعاية الصحية في البلاد ، وزيادة المساعدات النقدية وضمان استمرارية الأعمال.

المصدر: وزارة الخزانة الأمريكية، فاينانشيال تايمز، بي إن إن بلومبرج، زاوية، فوربس.

انخفاض نسبة أصحاب الأعمال الذين يتوقعون الإفلاس والاغلاق

- أبدى أصحاب الأعمال المشاركين في النسخة الأخيرة من الاستبيان نظرة أكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بالإفلاس والإغلاق. حيث توقع 17٪ من أصحاب الأعمال الإفلاس والإغلاق في يونيو 2021، مقارنة بـ 32٪ توقعوا ذلك في بداية انتشار الجائحة.
- لم تكن جائحة كورونا معروفة قبل عام، لكنها سرعان ما أصبحت عدسة جديدة للطريقة التي ننظر بها لقطاع الأعمال، حيث يتغير أداء الأعمال خلال الجائحة بتغير الظروف والعوامل مثل قرارات اغلاق المحال التجارية، إغلاق الحدود وإعادة فتحها.
- ونتيجة لذلك، فان توقعات أصحاب الاعمال بشأن الأرباح ليست ثابتة، ولا شك أن عدم وضوح و استقرار الوضع الصحي له دور كبير في التأثير على الحركة الاقتصادية والإنفاق الاستهلاكي، حيث يشار إلى أن ارتفاع نسبة الحاصلين على اللقاحات سيساعد على تعافي الاقتصاد بشكل تدريجي وعودة الثقة للمستهلك.

توقعات أصحاب الأعمال المتعلقة بتأثر ارباح منشآتهم

[الرسم البياني 2]

انخفاض نسبة المنشآت التي تتوقع الاغلاق في يونيو 2021 مقارنة بتوقعاتهم في يونيو 2020

- انخفضت نسبة أصحاب الأعمال الذي توقعوا الإغلاق في العام المقبل إلى 47٪ وذلك في استبيان يونيو 2021 ، مقارنة بـ 63٪ و 76٪ من أصحاب الأعمال الذين توقعوا ذلك في استبياني سبتمبر ويونيو 2020.

- وعلى الرغم من ارتفاع توقعات المشاركين في الاستبيانات السابقة بشأن احتمالية إغلاق منشآتهم، أشار 6٪ فقط من المشاركين في الاستبيان الحالي إلى أنهم قد توقفوا عن العمل بالفعل.
- ارتفعت نسبة أصحاب الأعمال الذين لا يتوقعون إغلاق منشآتهم إلى 31٪ وذلك في استبيان يونيو 2021،، مقارنة بـ 22٪ و 20٪ من أصحاب الأعمال الذين توقعوا ذلك في استبياني سبتمبر ويونيو 2020.
- كما انه وعلى الرغم من التأثير السلبي لقرارات الإغلاق الاحترازية المؤقتة، إلا أن الشركات أصبحت أكثر مرونة في التكيف مع الأعمال والظروف الاقتصادية الحالية من خلال زيادة الرقمنة وإعادة هيكلة الشركات. ولذلك، فإن أصحاب الأعمال المشاركين في الاستبيان كانت لهم نظرة أكثر تفاؤلاً قليلاً مما كانت عليه في بداية انتشار الجائحة.

الاستبيانات السابقة

[الرسم البياني 3]

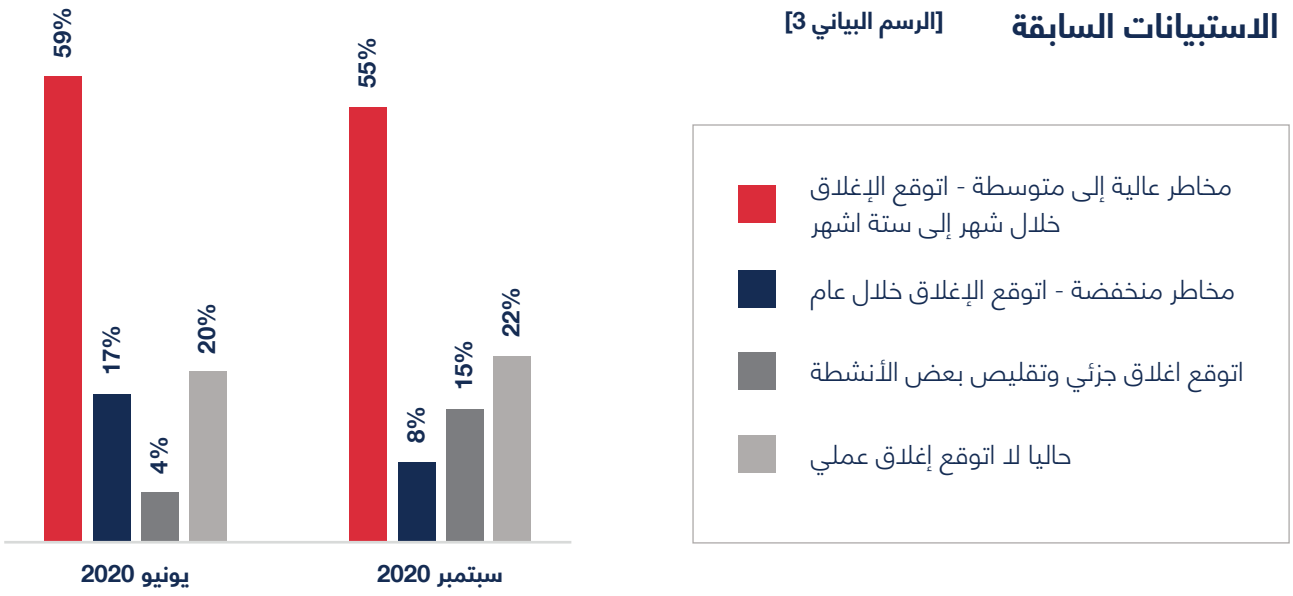

الاستبيان الحالي

[الرسم البياني 4]

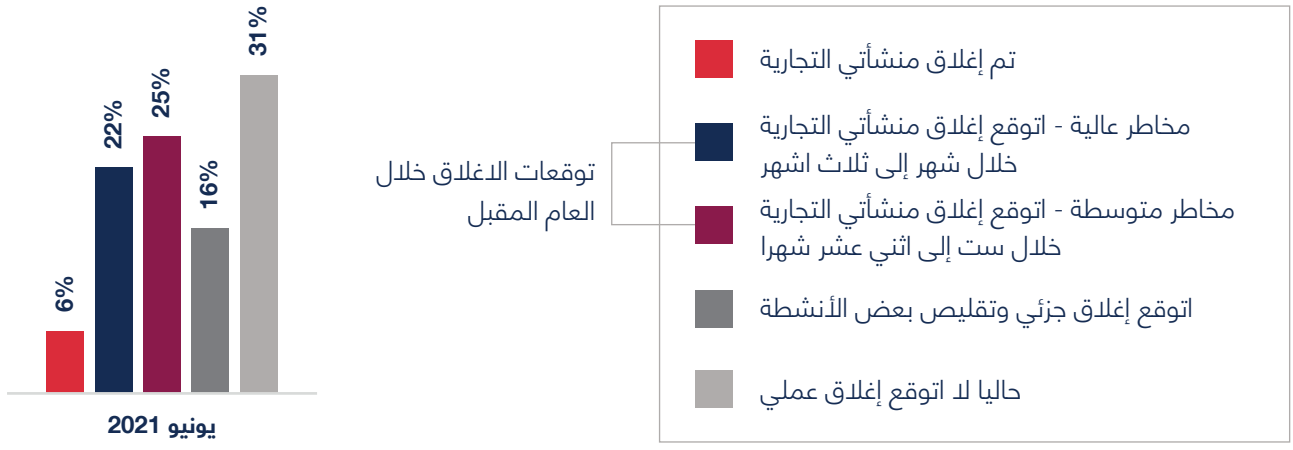

ارتفاع عدد أصحاب الأعمال الذين يتوقعون استمرار تدفقهم النقدي أكثر من 6 أشهر

- 38% من أصحاب الأعمال ليس لديهم أي تدفق نقدي في الوقت الراهن، بينما 11% منهم يتوقعون أن يستمر التدفق النقدي لمدة شهر واحد فقط و 30% منهم يتوقعون أن يستمر التدفق النقدي بين الشهر إلى ست اشهر فقط.
- تواجه الشركات تحديات في استرداد المستحقات غير المسددة في الوقت المحدد، وهذا ما أثر بشكل كبير على رأس المال التشغيلي والسيولة المتوفرة في الشركات. يشار إلى أن تفشي الجائحة والانكماش الاقتصادي قد أثرا سلبًا على معظم قطاعات الأعمال الرئيسية، حيث كانت نماذج الأعمال تعتمد إلى حد كبير على التمويل التجاري ورأس المال التشغيلي.
- قدمت دول مجلس التعاون الخليجي حزم تحفيزية خلال المراحل الأولى من الجائحة، وتضمنت العديد من إجراءات السياسة العامة ، مثل خفض أسعار الفائدة ، وتدابير تعزيز السيولة ، ودعم الموظفين المحليين ، وتأجيل القروض. وتم تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الأكثر تضررا من الجائحة مثل السياحة والضيافة ومقدمي الخدمات.

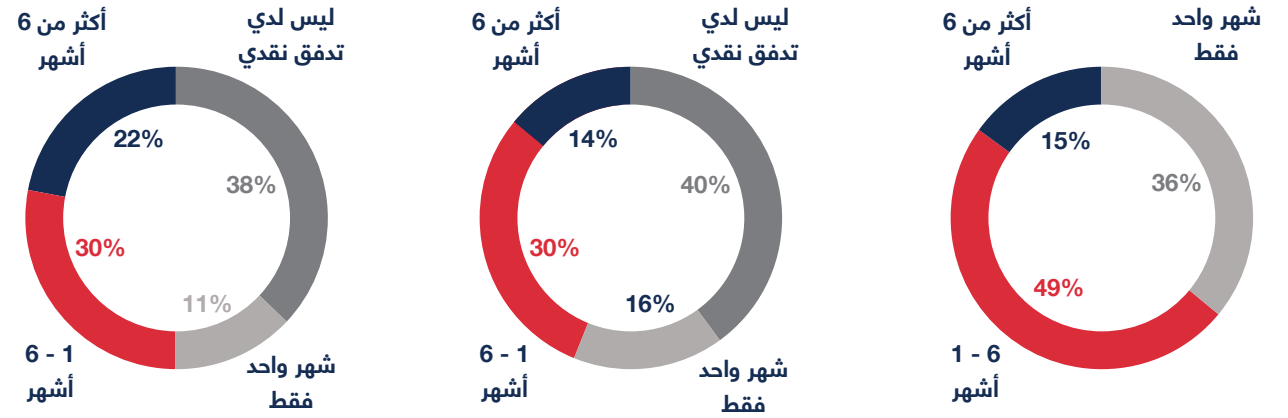

(الرسم البياني 5) (الرسم البياني 6) (الرسم البياني 7)

المصدر: KPMG - Managing liquidity in Turbulent Times

أبرز الإجراءات المالية المتبعة من قبل أصحاب الأعمال للاستدامة في ظل نقص السيولة النقدية لديهم

58%
تخفيض نفقات التشغيل مثل الرواتب والتدريب والتسويق والمخزون

34%
الاقتراض الشخصي من البنوك أو التجار

30%
تأخير أو إلغاء الاستثمارات المخططة

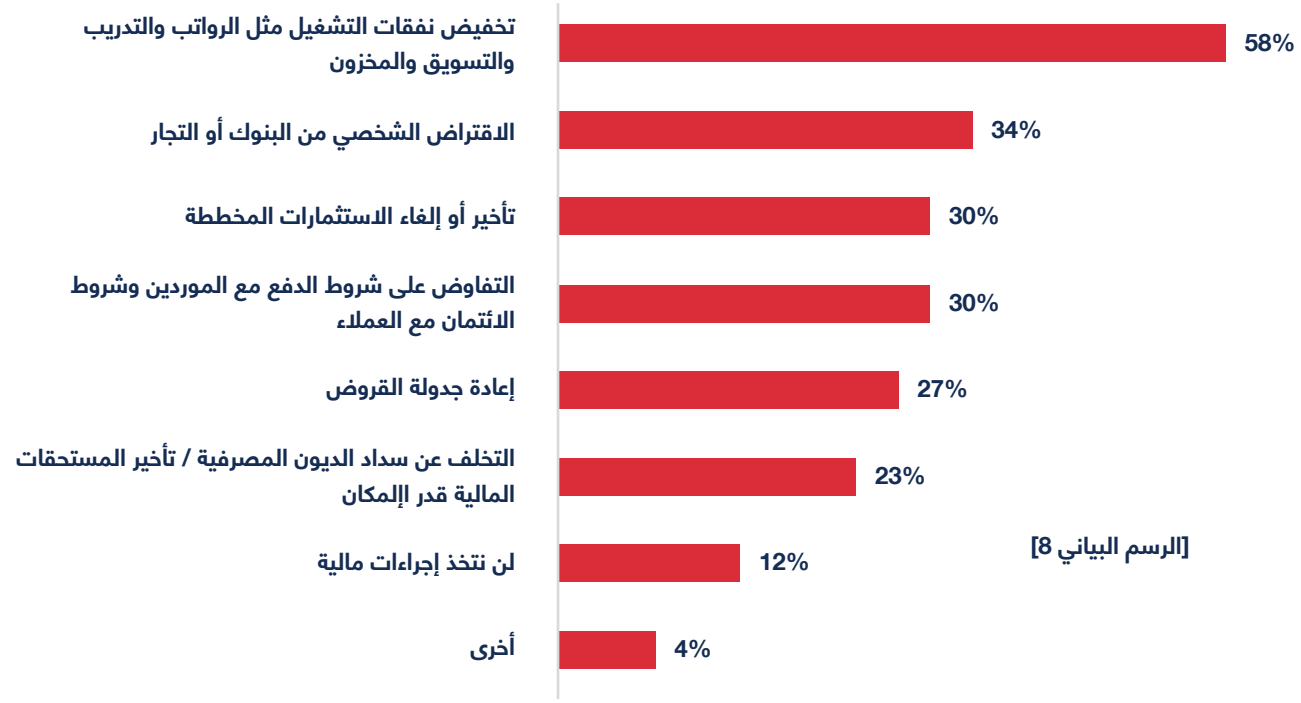

[الرسم البياني 8]

أهم الإجراءات المالية التي اتخذها أصحاب الأعمال خلال العام الماضي

- اظهرت نتائج المسوحات الثلاثة التي أطلقتها الغرفة في الفترة الماضية اعتماد أصحاب الأعمال بشكل أساسي على خفض نفقات التشغيل وذلك لضمان استمرارية أعمالهم التجارية.
- من جانب آخر، كان الاقتراض الشخصي من البنوك او التجار أحد أبرز الحلول التي اتبعها أصحاب الأعمال لاستمرارية أعمالهم التجارية.

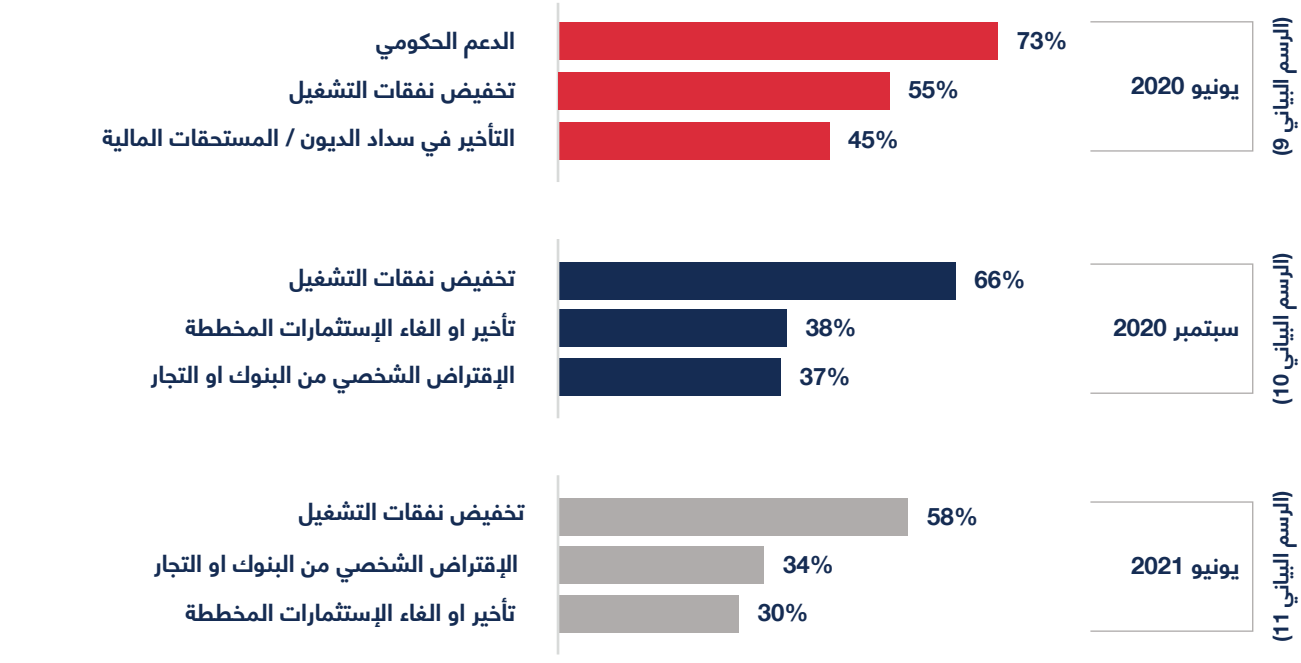

استمرارية تسريح الموظفين منذ بداية الجائحة

- أظهرت نتائج الاستبيان أن 44٪ من أصحاب الأعمال قد قاموا بتسريح عدد من موظفيهم في 2020.
- كما وأثَّرت قرارات الإغلاقات العامة الناجمة عن الجائحة تأثيراً شديداً على منشآت الأعمال والوظائف في شتَّى أنحاء العالم، حيث أجبرت الظروف غير المسبوقة للجائحة، بما في ذلك عمليات الإغلاق الواسعة النطاق، الشركات على تقليص أو إغلاق العمليات وتسريح العمال، يشار إلى أن المنشآت - لاسيما متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة- تتعرض لضغوط كبيرة فيما يتعلق بهذا الشأن.
- تتفق النسبة المرتفعة لعمليات التسريح في منشآت القطاع الخاص والمشار اليها في نتائج هذا الاستبيان مع قواعد البيانات المحلية التي تثبت انخفاض إجمالي عدد العمال بنسبة 7٪ في الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بالربع الرابع من عام 2019.

هل قمت بتسريح موظفين في عام 2020؟

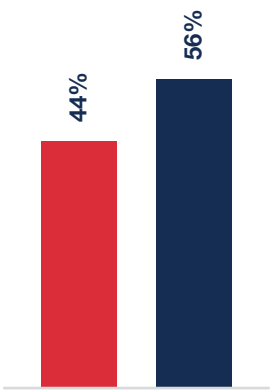

[الرسم البياني 12]

المصدر: استبيان غرفة البحرين

إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص

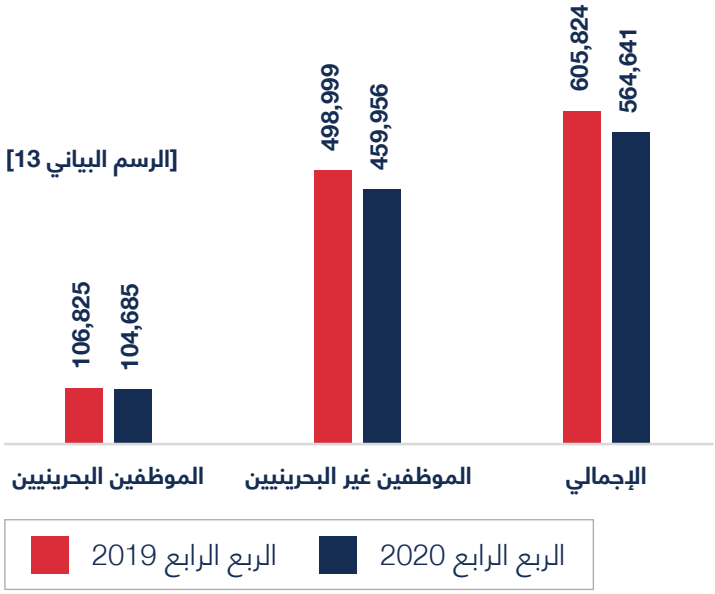

[الرسم البياني 13]

المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل

انخفاض نسبة أصحاب الأعمال الذي قاموا بتسريح أكثر من 20% من موظفيهم

- وفقًا لنتائج استبيان يونيو 2021 ، قام 29٪ من أصحاب الأعمال بتسريح أكثر من 20٪ من موظفيهم في عام 2020.
- وبالمقارنة مع استبياني سبتمبر 2020 ويونيو 2020 ، أشار 34٪ و 39٪ من أصحاب الأعمال إلى أنهم قاموا بتسريح أكثر من 20٪ من موظفيهم.
- ربما تكون الحالة غير المستقرة للأعمال في بداية الجائحة قد أدت إلى تسريح العمال في يونيو 2020.

- ومع ذلك، أشار العديد من أصحاب الأعمال في استبيان يونيو 2021 إلى أنهم متفائلين ومدركين أن الوضع الحالي مؤقت، كما قد تكون نسبة تسريح العمال قد انخفضت أيضًا نتيجة لإعادة توظيف الشركات والتكيف مع "الوضع الطبيعي الجديد".
- ومن الجدير بالذكر أن سعادة وزير العمل والتنمية الاجتماعية السيد جميل حميدان كان قد صرّح، أن معدل البطالة الذي تجاوز 5٪ في عام 2020 هو معدل مؤقت واستثنائي ، وأن حزم التحفيز ودعم الأعمال التي قدمتها الحكومة لتعزيز التوظيف والإنفاق قللت من تسريح العمال والبطالة.

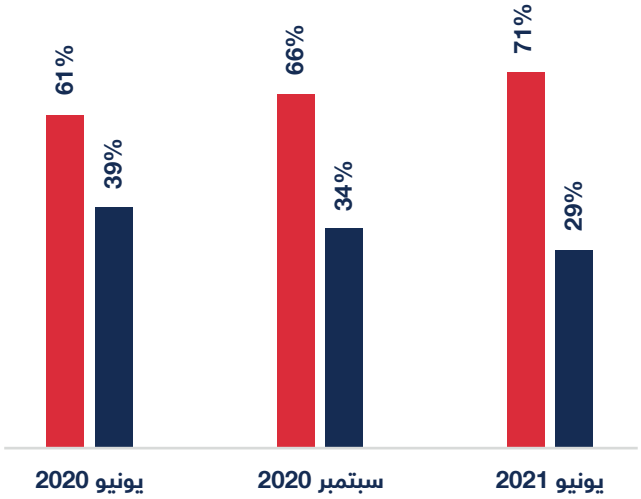

[الرسم البياني 14]

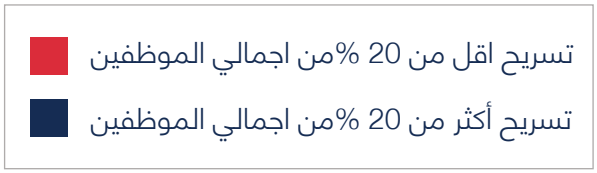

خطط القوى العاملة القادمة

- أظهرت جائحة كورونا مدى أهمية تغيير النماذج التجارية للشركات، وذلك من خلال جعل هياكلها أكثر رشاقة واستجابة للصدمات، الأمر الذي سيساهم بلا شك في استدامة أعمالها التجارية.
- ونظرًا للوضع الاقتصادي الراهن بسبب الجائحة، زادت مخاوف أصحاب الأعمال بشأن نفقات التشغيل الخاصة بهم، حيث يعتقد العديد منهم ان هناك حاجة إلى تسريح الموظفين في الفترة القادمة لخفض التكاليف التشغيلية.
- ويخطط 43٪ من أصحاب الأعمال لتقليل عدد الموظفين في منشآتهم في عام 2021،.
- بالمقابل ، يعتزم 41٪ من أصحاب الأعمال الاحتفاظ بالعدد الحالي لموظفيهم، بينما يخطط 16٪ فقط منهم لتوظيف المزيد من العمالة.

[الرسم البياني 15]

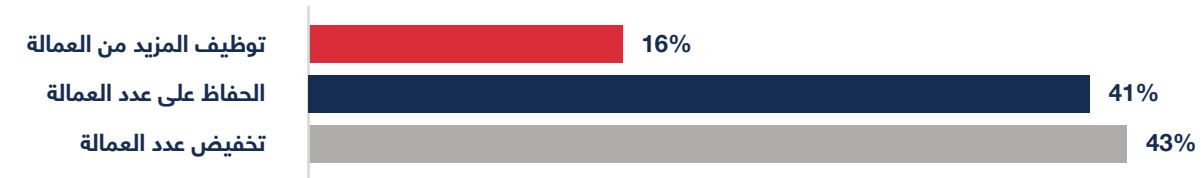

المصدر:المنتدى االقتصادي العالمي

انخفاض تصاريح العمل الجديدة بنسبة 19٪ في الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بعام 2019

- أصدرت هيئة تنظيم سوق العمل 35,030 ألف تأشيرة جديدة في الربع الرابع من عام 2020 ، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 20٪ مقارنة بعدد التأشيرات التي تم إصدارها خلال الربع الرابع من عام 2019
- انخفضت عمليات تجديد التأشيرات بنسبة 53-٪، حيث تم تجديد 38912 تأشيرة في الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بـ82,905 الف تأشيرة تم تجديدها في الربع الرابع من العام 2019.
- تشير هذه الاحصائيات إلى أن الجائحة قللت من اتجاه الشركات لتوظيف المزيد من العاملين، حيث تحاول الشركات خفض نفقاتها التشغيلية للبقاء في السوق.
- من جانب آخر أثرت الجائحة على قدرة الأفراد على السفر والبحث عن عمل في الخارج، ولذلك ركزت البلدان بشكل أكبر على فرص التوظيف المحلية.

عدد تصاريح العمل

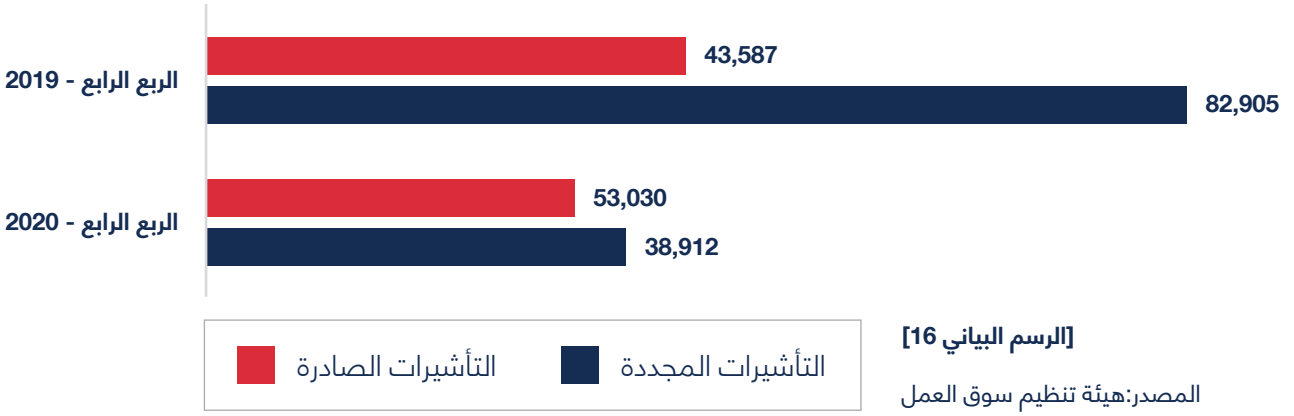

[الرسم البياني 16]

المصدر:هيئة تنظيم سوق العمل

معدل البطالة في البحرين أقل من المتوسط العالمي بنسبة بلغت 4.1 ٪ في عام 2020

- أدى تفشي الجائحة إلى زيادة معدل البطالة في جميع أنحاء العالم، حيث ارتفع معدل البطالة العالمي بنسبة 1.1٪ من 5.37٪ في عام 2019 إلى 6.47٪ في عام 2020.
- وكان أعلى معدل بطالة في جنوب أفريقيا عند 28.7٪ ، بينما كان أدنى معدل في كمبوديا بنسبة بطالة وصلت إلى 0.3٪.
- يشار إلى أن معدل البطالة في البحرين بلغ 4.1% في عام 2020 مقارنةً بـ 1.56٪ في عام 2019، حيث لايزال معدل البطالة في البحرين أقل من المتوسط العالمي.

العالم
6.47%

البحرين
4.1%

جنوب أفريقيا
28.7%

كمبوديا
0.3%

المصدر: البنك الدولي / Statisa

خسارة 3.7 تريليون دولار من دخل العمل العالمي في عام 2020

- انخفض دخل العمل العالمي بنحو 3.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2020 مقارنةً بعام 2019*.
- تعادل هذه الخسارة 4.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2019. وقد تدفع الخسائر الكبيرة في دخل العمالة هذه الأسر إلى الفقر وتؤدي إلى تقليل استهلاكها بمجرد استنفاد المدخرات ، مما يؤدي إلى زيادة انخفاض الطلب الكلي.

توقعات لعام 2021

- وفقًا للسيناريو الأساسي، ستصل الخسائر العالمية المقدرة لساعات العمل إلى 3% في عام 2021 (مقارنة بالربع الرابع من عام 2019) ، وهو ما يعادل 90 مليون وظيفة بدوام كامل في عام 2021.

خسائر دخل العمالة في عام 2020

7.3 تريليون دولار

-4.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي

* مجموع النسب المئوية أعلاه قد لا تساوي 100% نتيجة التقريب.

المصدر: منظمة العمل الدولية

3

أداء القطاعات

أداء القطاعات

- يمثل المشاركون في الاستبيان مختلف القطاعات الاقتصادية من مختلف الاحجام والأنواع، يشار إلى أن 38٪ من المشاركين في الاستبيان يمثلون قطاع الأسواق التجارية والذي يشمل متاجر البيع بالتجزئة والجملة والصالونات والصالات الرياضية والإعلان والعلاقات العامة وصالات الألعاب والأنشطة.
- تشكل المنشآت من قطاعي العقارات والانشاءات 12٪ من المشاركين كما تشكل منشآت قطاع الثروة الغذائية 10٪ من المشاركين.
- تأثرت بعض القطاعات مثل السياحة والثروة الغذائية بشكل كبير بالوباء بسبب قرارات إغلاق الحدود والمحلات التجارية.

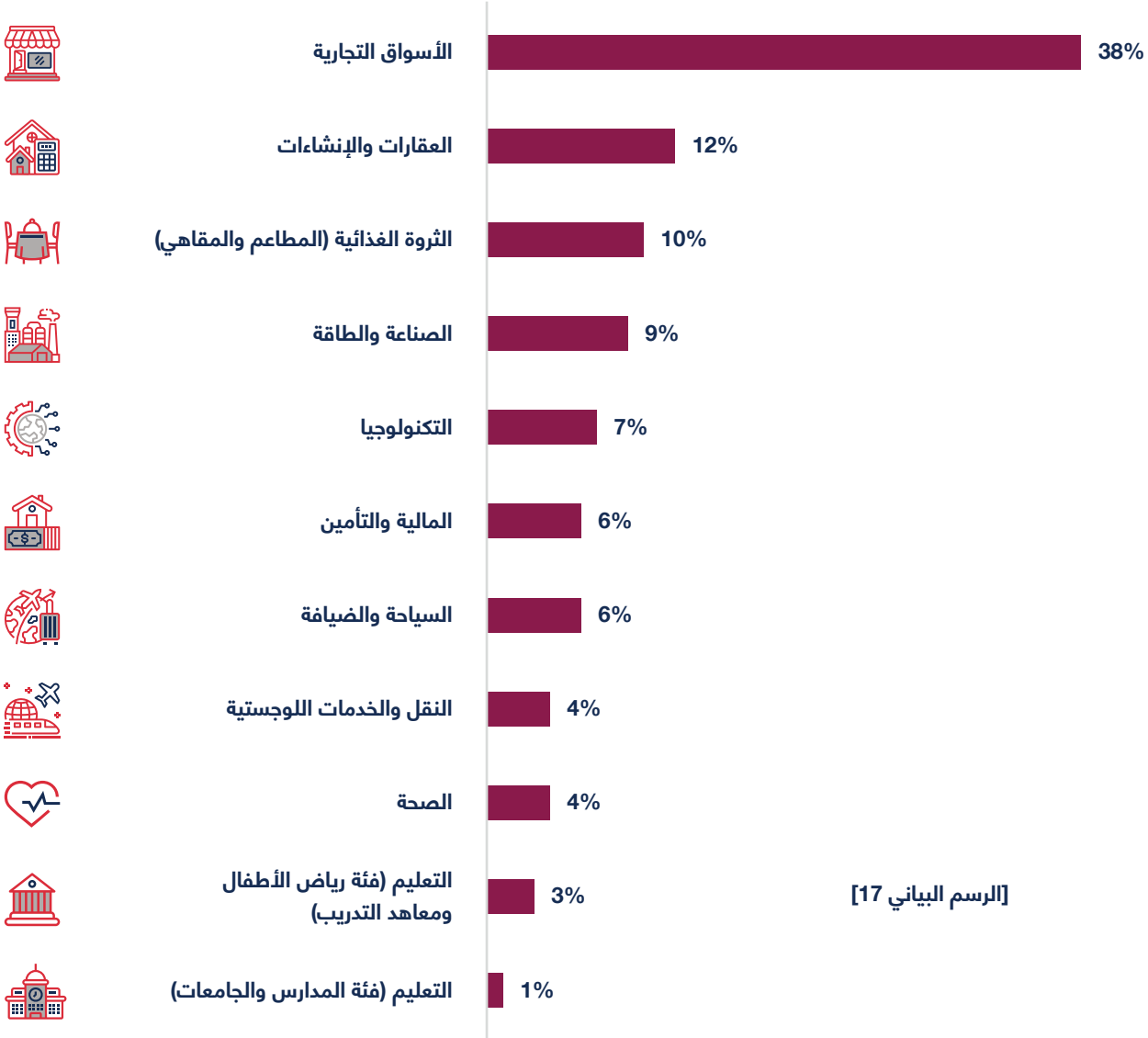

[الرسم البياني 17]

56% من المنشآت العاملة في فئة المدارس والجامعات لا تتوقع إغلاق منشآتها التجارية في الوقت الحالي

- أكثر ثلاث قطاعات تتوقع الاغلاق هي قطاع السياحة والضيافة بنسبة 9٪، قطاع العقارات والانشاءات بنسبة 8٪ وقطاع الثروة الغذائية بنسبة 7٪
- 58٪ من المنشآت في قطاع الثروة الغذائية تتوقع الإغلاق خلال العام المقبل ، بينما أغلقت 7٪ منها بالفعل.
- 57٪ من المنشآت في قطاع التعليم (فئة معاهد التدريب ورياض الأطفال) تتوقع الاغلاق خلال العام المقبل.
- يعتبر قطاع المالية والتأمين والضرائب وقطاع التعليم (فئة المدارس والجامعات) من أكثر القطاعات تفاؤلاً ، حيث أن 62٪ و 56٪ من المشاركين في هذين القطاعين لا يتوقعون حاليًا إغلاق أعمالهم التجارية.

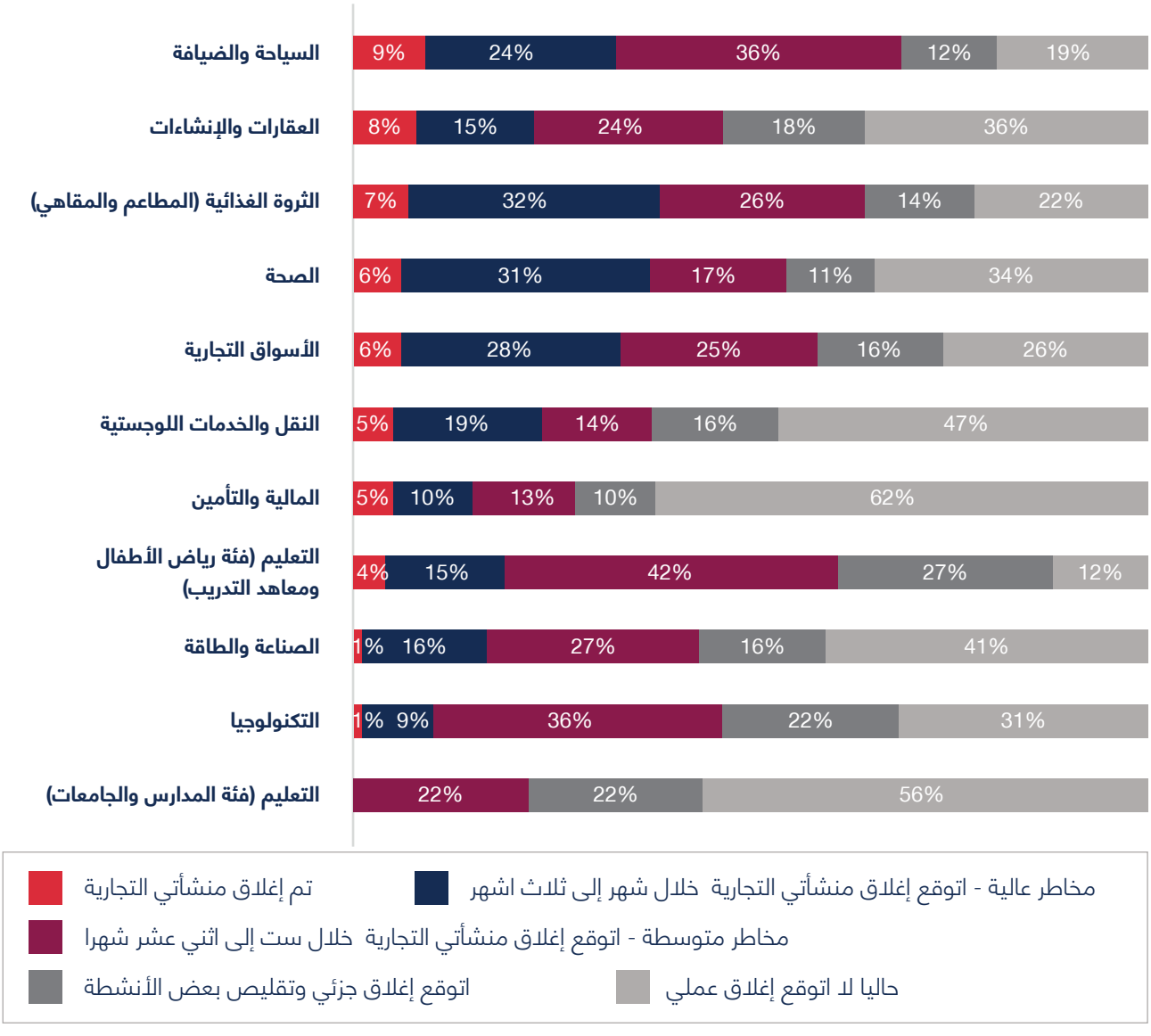

[الرسم البياني 18]

* مجموع النسب المئوية أعلاه قد لا تساوي 100% نتيجة التقريب

قطاع السياحة والضيافة يتصدر نسب تسريح الموظفين

- 9% من الشركات العاملة في قطاع السياحة والضيافة أغلقت بالفعل، ونتيجة لذلك ، قام 43% من أصحاب الأعمال في هذا القطاع بتسريح أكثر من 20٪ من موظفيهم.

- 7% من الشركات العاملة في قطاع الثروة الغذائية أغلقت بالفعل، وبالتالي فقد قام 37٪ من أصحاب الأعمال في قطاع الثروة الغذائية بتسريح أكثر من 20٪ من الموظفين.

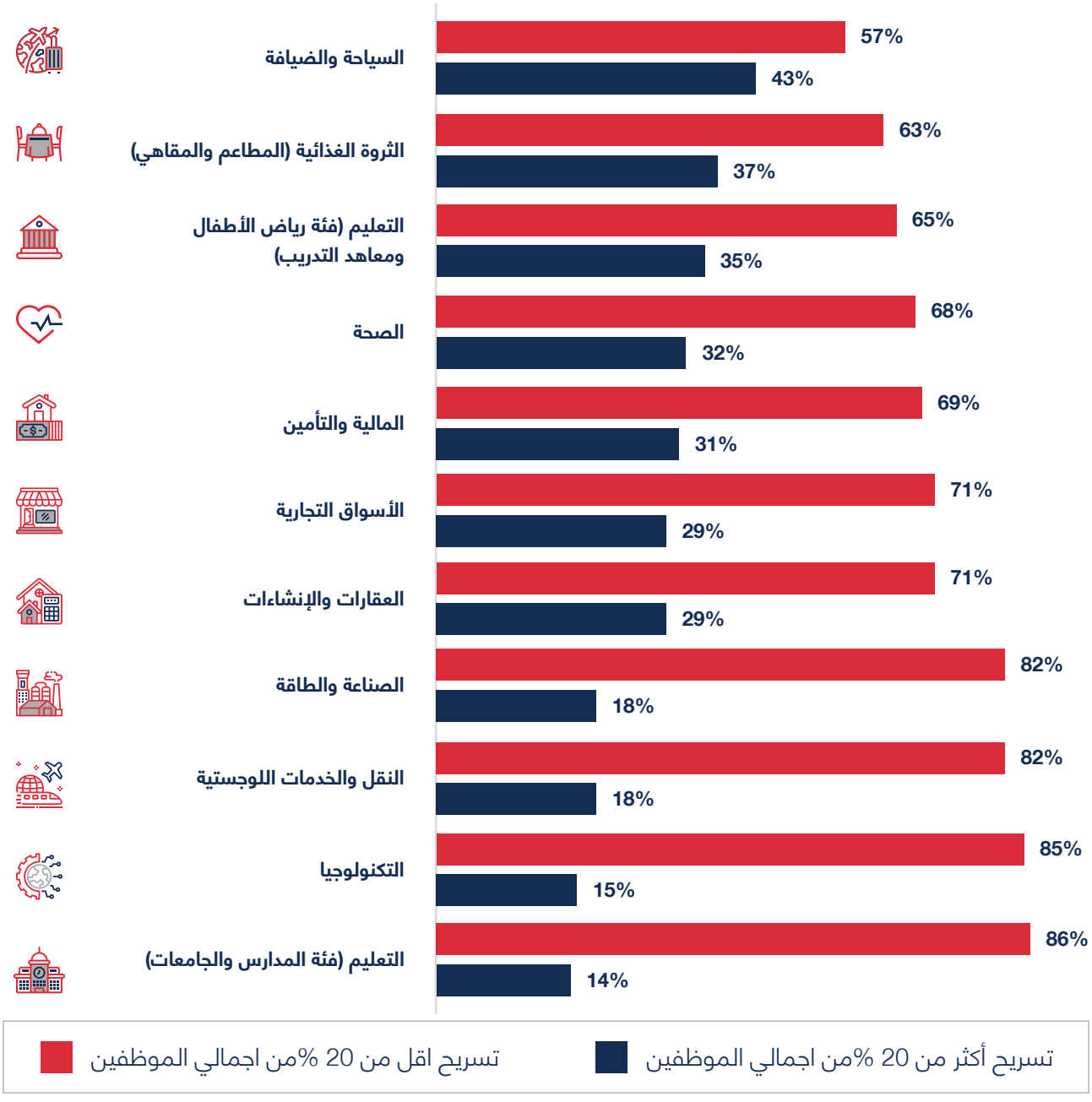

[الرسم البياني 19]

قطاع السياحة والضيافة يتصدر نسب تسريح العمال خلال العام الماضي

القطاعات ذات أعلى نسبة تسريح للعمال (أكثر من 20%)

[الرسم البياني 20]

[الرسم البياني 21]

[الرسم البياني 22]

50٪ من الشركات العاملة في قطاعات التكنولوجيا والأسواق التجارية والثروة الغذائية تخطط لتبني التجارة الإلكترونية

- سرعت الجائحة من خطط المنشآت للتوجه نحو تبني التجارة الإلكترونية ، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تحول جذري - على المدى الطويل - في نوعية معاملات التجارة الإلكترونية من السلع الفاخرة والخدمات إلى الضروريات اليومية. كما مكنت التجارة الإلكترونية الشركات من مواصلة عملها على الرغم القيود المفروضة عليها للحد من انتشار الفايروس و ساهم ذلك في استدامة الأعمال.

- تخطط 66٪ من المنشآت في قطاع التكنولوجيا لاعتماد التجارة الإلكترونية ، تليها 60٪ من المنشآت في قطاع الأسواق التجارية ، و 53٪ من المنشآت في قطاع الثروة الغذائية.

خطط اعتماد التجارة الإكترونية

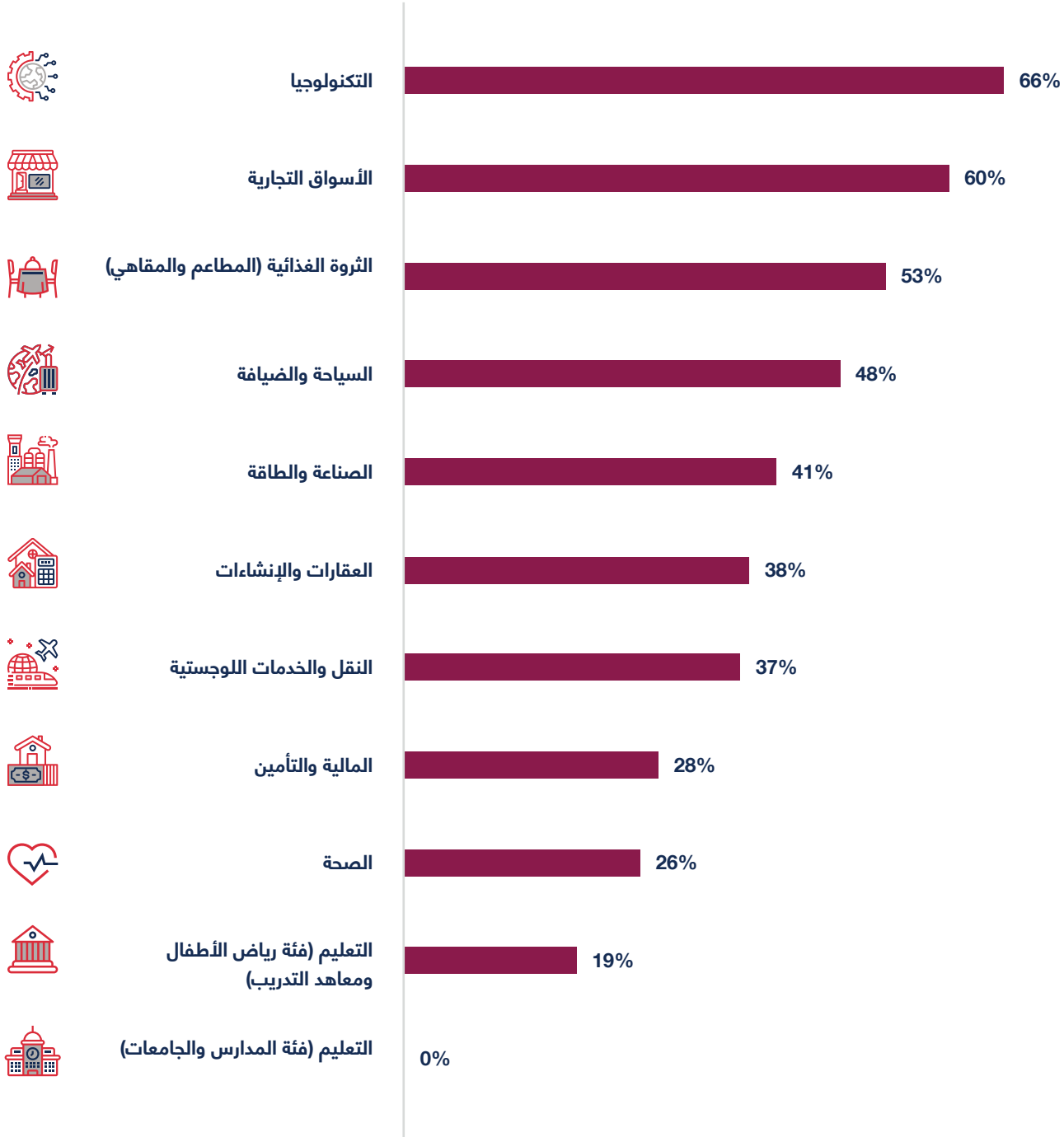

[الرسم البياني 23]

62% من أصحاب الأعمال لديهم نظرة متفائلة إلى حيادية تجاه الفرص التجارية المتوفرة في قطاعاتهم التجارية

- امتدت العواقب الاقتصادية للجائحة إلى معظم القطاعات التجارية، حيث كانت بعض القطاعات معرضة بشكل أكبر للأثر السلبي لعمليات الإغلاق وتعطل سلاسل التوريد. بشكل عام ، لدى 38٪ من أصحاب الأعمال نظرة متشائمة تجاه الفرص في قطاعاتهم في ظل المناخ الاقتصادي الحالي ، بينما يحتفظ 24٪ منهم بنظرة متفائلة. من ناحية أخرى ، لدى 38٪ من أصحاب الأعمال نظرة محايدة تجاه الفرص التجارية في قطاعاتهم التجارية.
- تأثر قطاعي السياحة والثروة الغذائية بشكل كبير نتيجة لقرارات الإغلاق، 60٪ من المنشآت في قطاع السياحة والضيافة لديهم نظرة متشائمة تجاه الفرص المتاحة في القطاع ، في حين أن 12٪ منهم فقط لديهم نظرة متفائلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن 45٪ من المنشآت في قطاع الثروة الغذائية لديهم نظرة متشائمة مقارنةً بـ 18٪ لديهم نظرة متفائلة في ظل الوضع الحالي.
- لم تتأثر بعض القطاعات بالتداعيات الاقتصادية السلبية للجائحة، حيث أن 36٪ من المنشآت في القطاع المالي متفائلون بالفرص المتاحة في قطاعهم ، بينما 18٪ منهم متشائمون. يشار إلى أن 44٪ من المنشآت في قطاع التعليم (المدارس والجامعات) متفائلة ، بينما 11٪ منهم متشائمون.
- تتضمن بعض الاتجاهات التي ستشكل اقتصاد مابعد الجائحة زيادة الاعتماد على الرقمنة ، بما في ذلك التسوق الإلكتروني والتطبيب عن بُعد. بالإضافة إلى ذلك ، من المتوقع زيادة الاقبال على السفر في ظل توجهات فتح الحدود ، خاصة بعد البقاء في منازلهم لفترة طويلة. هذا الأمر سيساعد بلا شك في تنشيط قطاع السياحة.
- من المرجح أن تركز المنشآت على خطط التعافي وتطوير سلاسل توريد أكثر مرونة. وفقًا لمسح أجراه معهد ماكينزي العالمي ، استثمرت الشركات الأكثر نمواً في البحث والتكنولوجيا والبرمجيات والإعلان والعلامات التجارية ورأس المال البشري أكثر من الشركات الأخرى.

ما هي توقعاتك حول فرص الأعمال في القطاعات التجارية في عام 2021؟

[الرسم البياني 24] المصدر: مكنزي

توافق نتائج استبيان غرفة البحرين مع البيانات الرسمية لقطاعي الفندقة والمطاعم والنقل

- تتوافق نتائج استطلاع غرفة البحرين مع معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المحلية، يشير تقرير وزارة المالية والاقتصاد الوطني للربع الأول الى أن قطاع الفنادق والمطاعم لا يزال يعاني من آثار جائحة كورونا، حيث شهد القطاع انخفاضًا بنسبة 2.5٪ في الربع الأول من عام 2021. ووفقًا لنتائج استبيان غرفة البحرين ، تتوقع 58٪ من المنشآت العاملة في قطاع الثروة الغذائية الإغلاق خلال العام المقبل ، بينما 7٪ منهم اغلقوا بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، تتوقع 60٪ من الشركات العاملة في قطاع السياحة والضيافة الإغلاق خلال العام المقبل ، بينما أغلقت 9٪ منها بالفعل.
- ووفقًا لتقرير وزارة المالية والاقتصاد الوطني للربع الأول ، تصدر قطاع الخدمات النقل والاتصال نسب النمو، مسجلاً زيادة بنسبة 8.2٪ في الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالربع السابق. ينعكس ذلك في نتائج استطلاع غرفة البحرين لشهر يونيو 2021 ، حيث أبدى المشاركون من قطاع النقل والخدمات اللوجستية تفاؤلاً أكثر من القطاعات الأخرى ، ولا تتوقع 47٪ من المنشآت في قطاع النقل حاليًا إغلاق أعمالها.

معدلات نمو القطاعات

السنة	2020					2021
القطاع	النمو السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
المؤسسات المالية	6.1%	-2.4%	-1.0%	+24%	-7.4%	**-5.5%**
النقل والاتصال	-32.0%	-10.0%	-42.6%	+22.4%	+9.4%	**+8.2%**
الخدمات الحكومية	0.0%	11.8%	9.3%	-12.4%	+5.3%	**+2.4%**
الأنشطة العقارية والتجارية	-6.9%	-6.4%	-3.9%	+0.4%	+1.7%	**+0.9%**
الإنشاء	-0.9%	-1.0%	-0.7%	+0.3%	-0.8%	**+0.3%**
الصناعة	-5.7%	-8.3%	-3.2%	+4.2%	-1.8%	**-0.9%**
الفندقة والمطاعم	-43.5%	-31.7%	-44.8%	+71.1%	-13.6%	**-2.5%**

[الرسم البياني 25] المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

أداء القطاعات الاقتصادية

- عصفت التأثيرات الناجمة عن أزمة فيروس كورونا المستجد بالقطاعات الاقتصادية في المملكة، وقد شهدنا خلال هذه الجائحة انخفاضًا في إنفاق المستهلكين، إذ توقف السفر وقطاع السياحة بشكل عام، وتباطأت الصناعة بسبب القيود التي فرضت على الحركة، وإعاقة النشاط الاقتصادي عبر الخدمات والمواصلات والتسوق، وأدى انخفاض الاستهلاك إلى انخفاض الطلب وأثر بشكل متفاوت على مختلف القطاعات.
- وحسب استبيان غرفة البحرين ، فإن أبرز القطاعات المتأثرة بالجائحة هي السياحة والضيافة والثروة الغذائية والتعليم (معاهد التدريب ورياض الأطفال). ويقع العبء الأكبر في هذه القطاعات على الشركات الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص. كما أن هذه القطاعات تتطلب صلة مباشرة مع المستهلك وقد تأثرت نتيجة انخفاض الطلب الداخلي وانهيار الطلب من قبل السياح والمسافرين نتيجة للإغلاقات والحد من حركة السفر.
- تعتبر قطاعات النقل والخدمات اللوجستية والتمويل والتأمين والضرائب والتعليم (المدارس والجامعات) الأقل تأثراً نسبياً بالركود الاقتصادي.

القطاعات الأكثر تأثرًا

السياحة والضيافة

الثروة الغذائية (المطاعم والمقاهي)

التعليم (معاهد التدريب ورياض الأطفال)

القطاعات الأقل تأثرًا

النقل والخدمات اللوجستية

المالية والتأمين

التعليم (فئة المدارس والجامعات)

الدعم الحكومي للقطاعات الأكثر تضررا

- حددت الحكومة القطاعات الأكثر تضرراً نتيجة لتداعيات جائحة كورونا وقدمت لهم حزمة دعم لمدة ثلاثة أشهر لمساعدتهم في تغطية تكلفة رواتب موظفيهم البحرينيين.
- ومن المتوقع أن يستفيد 12 قطاعا من الدعم بنسبة 100٪ لأجور العمال البحرينيين لشهر يونيو، وبنسبة 50٪ لشهري يوليو وأغسطس 2021. يشار إلى أن القطاعات أدناه قد تضررت بسبب قرارات الإغلاقات التي فرضتها الدولة للحد من انتشار الجائحة، مع الاخذ بعين الاعتبار أن القطاعات الأكثر تضررا التي تم تحديدها في استبيان الغرفة مدرجة في القائمة أدناه.

التدريب والتأهيل (بما في ذلك الحضانات ورياض الأطفال)

الخدمات الشخصية (الصالونات والصالات الرياضية ومناطق الألعاب والترفيه)

قطاع التجزئة (باستثناء المواد الغذائية)

المطاعم والضيافة

السفر والسياحة

الصحف والمجلات المحلية

القطاع الصناعي

العقارات والمكاتب الهندسية

النقل والمواصلات

الصحة (باستثناء العيادات والمستشفيات والصيدليات)

الخدمات الإدارية (العلاقات العامة والإعلام وتنظيم الفعاليات)

المكاتب الفنية والإنشائية

الاستحقاق: سيتم أيضًا مساعدة الشركات الأخرى التي يمكنها إثبات أهليتها للحصول على دعم الأجور، عدا الشركات العاملة في القطاعات المالية والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية والأنشطة العلمية والتقنية والاحترافية، إلى جانب الجامعات والمدارس الخاصة.

4

أداء المنشآت
حسب الحجم والعمر

الأداء حسب حجم وعمر المنشأة

لا يخفى على أحد تأثير جائحة كورونا الاقتصادي وبالتحديد على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي دائما ما تواجه تحديات مختلفة حتى في الأوضاع الاقتصادية المستقرة. وما لهذه المنشآت من أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، فقد عملت الحكومات على توفير حزم دعم مختلفة لتقليل أثر هذه الأزمة. ومن المرجح أن تواجه المنشآت المبتدئة التي يقل عمرها عن سنتين تحديات تشغيلية أكبر من المنشآت الأخرى .

95٪ من المشاركين في الاستبيان من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- 95٪ من المشاركين في الاستبيان هم من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تشكل الشركات متناهية الصغر 55٪ من المشاركين ، بينما تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة 35٪ و 5٪ و 5٪ على التوالي من المشاركين.

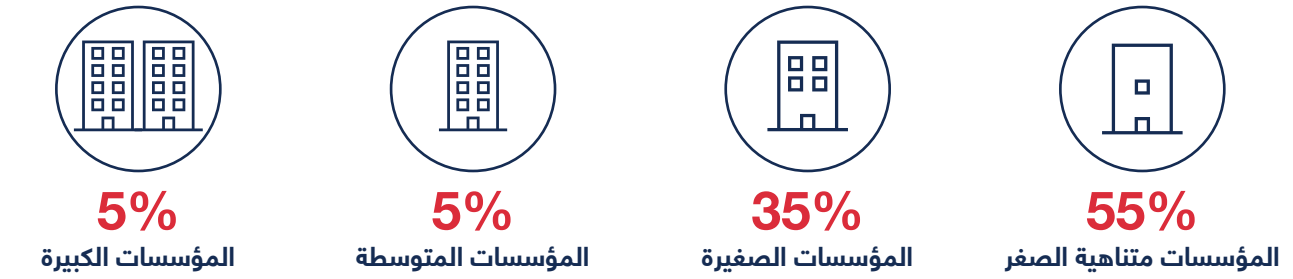

[الرسم البياني 26]

- 64٪ من المنشآت المشاركة في الاستبيان تتراوح إيراداتها بين 1 - 50,000 دينار بحريني، و 25٪ من المنشآت تتراوح إيراداتها بين 50000 إلى 1 مليون دينار بحريني.

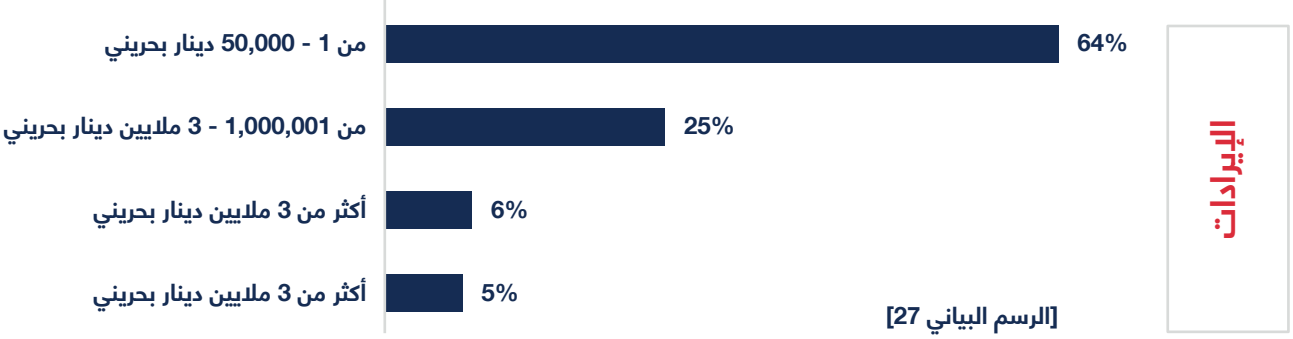

[الرسم البياني 27]

- تأثرت المؤسسات من جميع الأحجام بشدة بالجائحة، يشار إلى أن حجم المؤسسة له دور كبير في زيادة هذا التأثير، حيث تأثرت المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة على نحو لا يتناسب مع ظروفها وبدرجة أكثر من غيرها من المؤسسات.

المصدر: البنك الدولي

43٪ من المنشآت المشاركة في الاستبيان يزيد عمرها عن 9 سنوات

- يشار إلى أن 43% من المنشآت المشاركة في الاستبيان هي منشآت يزيد عمرها عن 9 سنوات، في حين أن 16 ٪ منها تتراوح أعمارها بين 6-9 سنوات ، و 24 ٪ منها تتراوح أعمارها بين 3-5 سنوات ، وأخيراً فإن 17 ٪ منها تتراوح أعمارها بين السنة والسنتين.
- وواجهت المنشآت من جميع الأعمار، بما في ذلك المنشآت القائمة التي تعمل في السوق لفترة طويلة عدداً من التحديات المتعلقة بالسيولة وتوقعات الإغلاق بالإضافة إلى تسريح العمالة.

المشاركين في االستبيان حسب عمر المنشأة

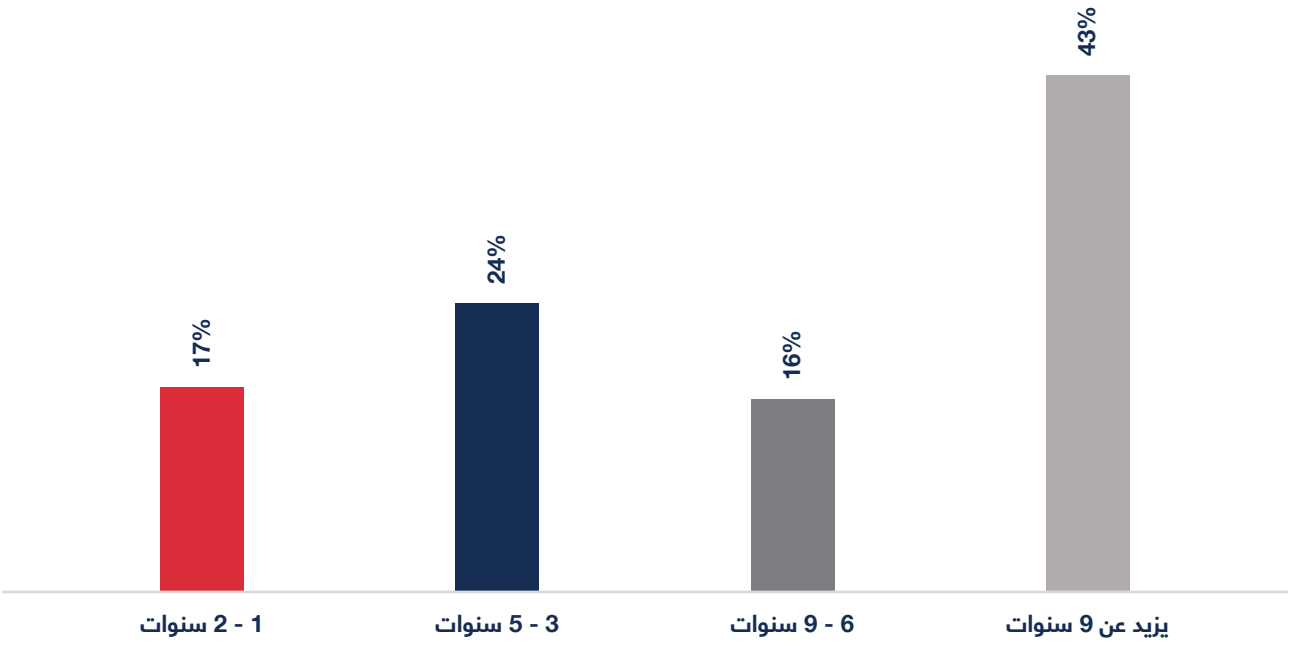

[الرسم البياني 28]

29٪ من المنشآت من جميع الأعمار لا تتوقع إغلاق أعمالها

- عند السؤال عن مخاطر الإغلاق ، استجابت المنشآت من جميع الفئات العمرية بشكل متقارب إلى حد ما. يشار إلى أن 9٪ من المنشآت المبتدئة التي تتراوح أعمارها بين العام والعامين كانت قد اغلقت بالفعل، بينما تتوقع 28٪ منها الإغلاق خلال الأشهر الثلاث القادمة.
- بشكل عام، حوالي 29٪ من المنشآت من جميع الأعمار لا تتوقع حاليًا إغلاق أعمالها.

حسب عمر المنشأة

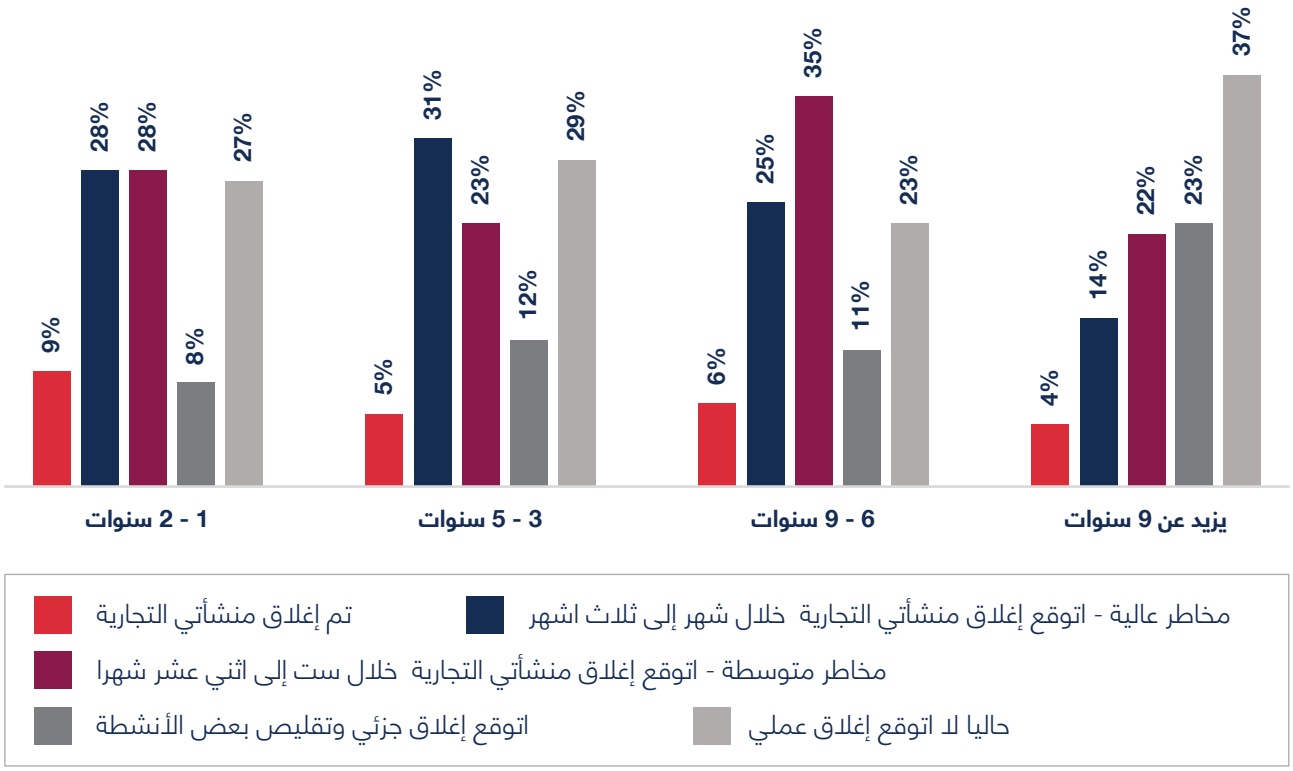

[الرسم البياني 29]

علاقة طردية بين نوع المنشأة والاغلاق

- 8% من المنشآت التجارية متناهية الصغر اغلقت بالفعل خلال فترة تفشي الجائحة و29% منهم يتوقعون الاغلاق خلال الثلاث أشهر القادمة.
- 3٪ فقط من أصحاب المنشآت الكبيرة تتوقع الاغلاق خلال الثلاث أشهر القادمة و 66٪ منهم لا تتوقع الإغلاق في الفترة الحالية.

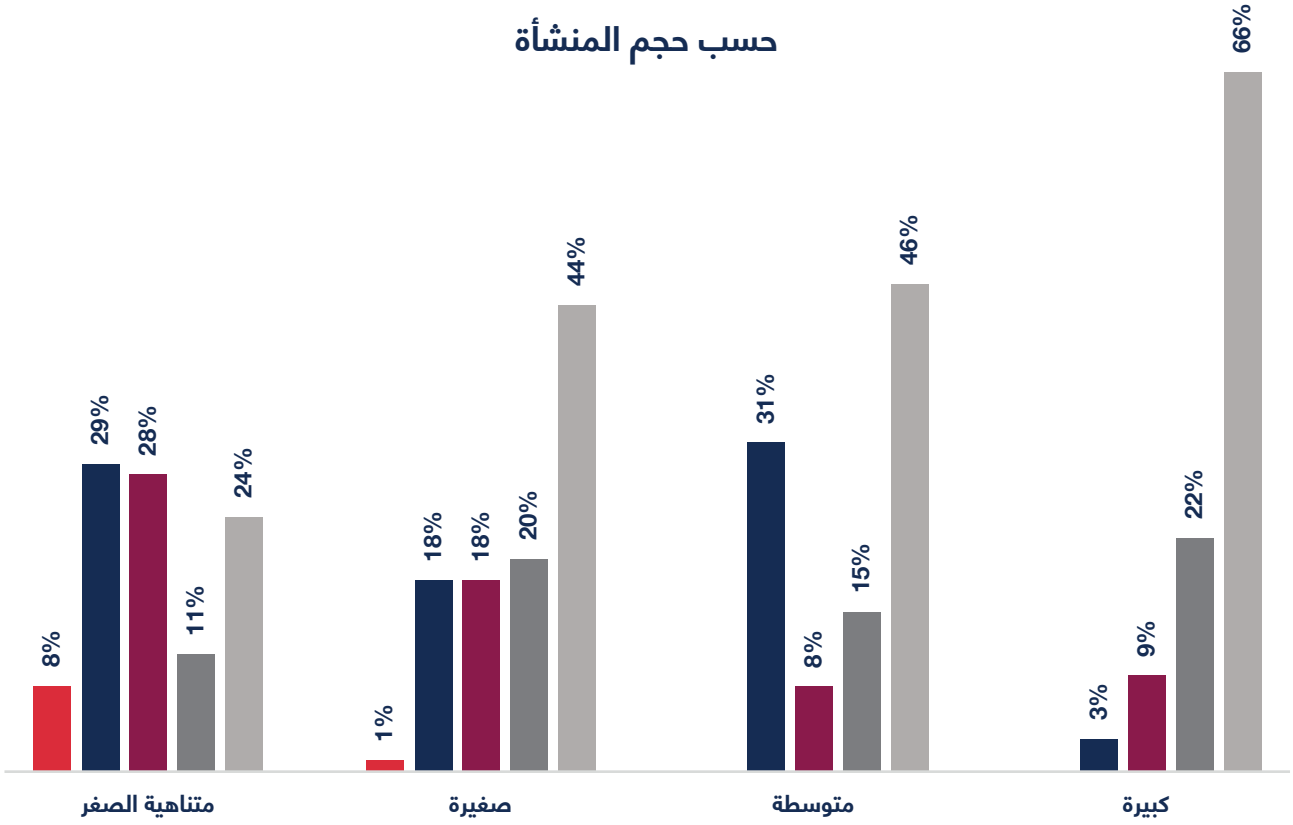

[الرسم البياني 30]

المصدر: استبيان غرفة البحرين

عمليات الإغلاق العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من بين 1000 شركة صغيرة ومتوسطة شاركت في استبيان منظمة العمل الدولية كانت النتائج كالتالي:

70%

من الشركات اوقفت عملياتها

50%

من الشركات أغلقت أعمالها مؤقتًا اتباعاً للتعليمات الصادرة من قبل السلطات

50%

تم إغلاق 50 ٪ من المنشآت التجارية مؤقتًا إما بسبب انخفاض حجم الأعمال ، أو بسبب ارتفاع حالات إصابة الموظفين فايروس كورونا.

المصدر: استبيان منظمة العمل الدولية

تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم

- تم إغلاق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل دائم أو مؤقت نتيجة لتفشي الوباء وتدابير الاحتواء ، لا سيما المنشآت غير الأساسية التي أُجبرت على الإغلاق أثناء فترات الحظر في جميع أنحاء العالم .
- أدت تحديات سلاسل التوريد والمبيعات أيضًا إلى قيام العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإغلاق أعمالها ، على الأقل مؤقتًا، حيث تشير البيانات الصادرة من عدد من الدول إلى أن معدلات إغلاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زادت بشكل كبير خلال الموجة الأولى من الجائحة ولكنها لم تنخفض بعد الموجة الأولى وتم رفع تدابير الاحتواء تدريجياً.

انخفض عدد المؤسسات الصغيرة المفتوحة بشكل مستمر في النصف الثاني من عام 2020، حيث انخفضت النسبة بحوالي 33.6٪ في يناير 2021 مقارنة بشهر يناير 2020 في الولايات المتحدة.

مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم أغلقت بشكل دائم في المكسيك في عام 2020 , وهي ما تشكل 20.8٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في حين تسبب الوباء في توقف العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن عملياتها ، إلا أن ذلك لم يؤدي في معظم الحالات إلى زيادة في حالات الإفلاس في عام 2020. وعلى الرغم من أن بعض البلدان شهدت ارتفاعًا كبيرًا في حالات الإفلاس (مثل اليابان والولايات المتحدة) ، إلا أنه بعد مرور عام على انتشار الوباء ، لم يكن هذا هو الحال بالنسبة لمعظم البلدان.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

63% من المنشآت الكبيرة تتوقع أن يستمر التدفق النقدي لديها لأكثر من 6 أشهر

- كان لفيروس كورونا تأثير كبير على المنشآت من جميع الأحجام، وبعد ما يربو على مرور عام من تفشي الجائحة، لا تزال المنشآت تواجه صعوبات كبيرة لضمان استمراريتها.
- تؤدي المنشآت الكبيرة أداءً جيدًا مقارنة بالمنشآت ذات الأحجام الأخرى فيما يتعلق بالسيولة النقدية.
- وأشارت نتائج الاستبيان إلى أن 9٪ فقط من المنشآت الكبيرة ليس لديها تدفق نقدي و 63٪ منها تتوقع أن يستمر تدفقها النقدي لأكثر من 6 أشهر.
- 51٪ من المنشآت متناهية الصغر ليس لديها أي تدفق نقدي، تليها 23٪ من المنشآت الصغيرة و 15٪ من المنشآت المتوسطة.
- 46٪ من المنشآت المتوسطة تتوقع نفاد السيولة النقدية خلال الشهر إلى ست أشهر.

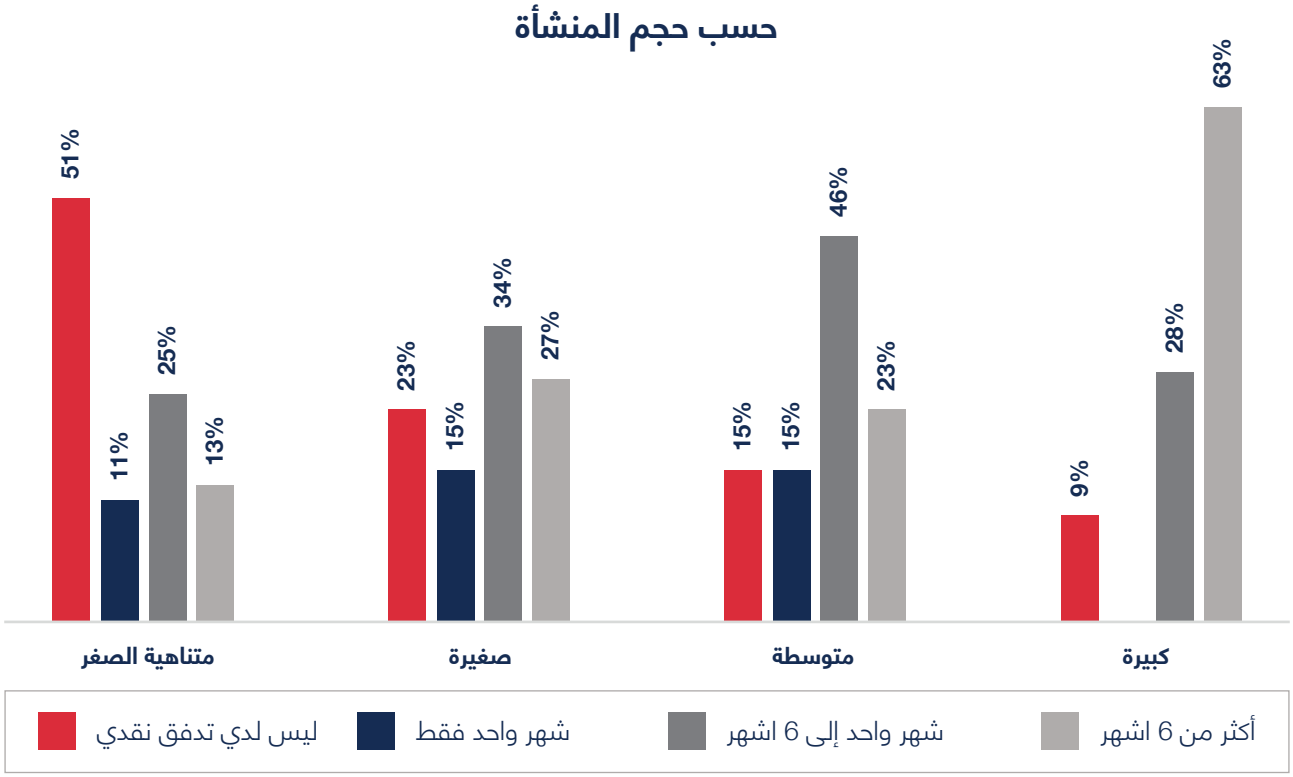

[الرسم البياني 31]

الشركات التي نفدت سيولتها منذ سبتمبر الماضي

- تركت الأزمة أثراً بالغاً على المنشآت الصغيرة والمشاريع المنزلية، فالكثير من هذه المنشآت تفتقد في الوقت الراهن للاحتياطات النقدية، والموارد والأصول المالية.
- يشار إلى أن معظم هذه المنشآت لا تستطيع الحصول على القروض المالية لمواجهة الأزمة، حيث تركز معظم تدابير الحكومة حالياً على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولذلك لابد من اتخاذ تدابير معينة تستهدف المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر لضمان حمايتها وضمان استمرارية اعمالها.
- اشارت ٪54 من الشركات متناهية الصغر في المشاركة استبيان سبتمبر 2020 و ٪51 من الشركات المتناهية الصغر المشاركة في استبيان يونيو 2021 إلى أنها لا تملك أي تدفق نقدي.

[الرسم البياني 32]

29% من الشركات التي يزيد عمرها عن 9 سنوات تتوقع استمرار تدفقها النقدي لأكثر من 6 شهور

يعتبر التدفق النقدي مصدر قلق رئيسي للمنشآت في جميع استبيانات غرفة البحرين الثلاثة، يشار إلى أن التدفق النقدي قد نفد لدى ما يقارب 41٪ من متوسط المنشآت في جميع الفئات العمرية ، بينما 40٪ من متوسط المنشآت تتوقع نفاد السيولة النقدية في غضون 6-1 أشهر القادمة.

وكان للحزم المالية التي قدمتها حكومة مملكة البحرين دور كبير في معالجة مشاكل السيولة التي واجهت المنشآت التجارية، وذلك عن طريق الإعفاءات من الرسوم وتأجيل القروض وصناديق السيولة التي تم اقرارها من قبل صندوق العمل "تمكين"، حيث قللت هذه الحزم من الضرر الواقع على أصحاب الأعمال وساهمت في الحفاظ على استمرارية الأعمال.

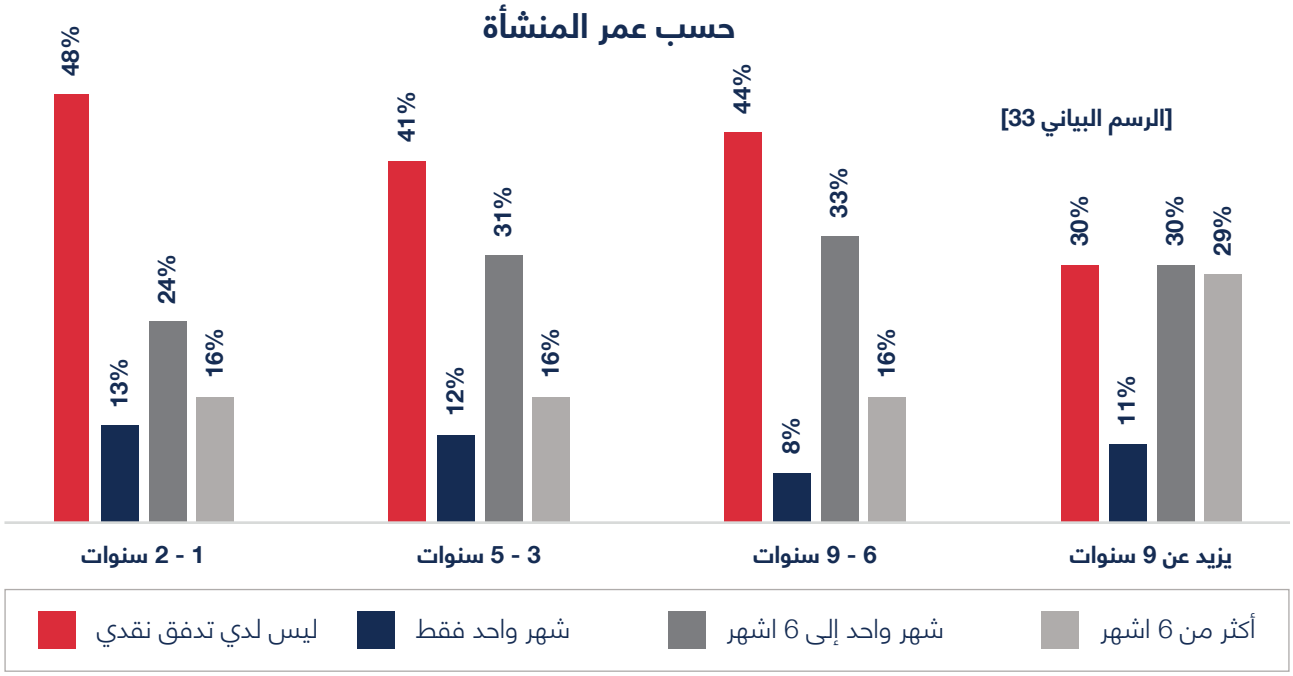

نفاذ السيولة لدى نسبة عالية من المنشآت الجديدة منذ سبتمبر

- تعتبر المنشآت المبتدئة الأكثر عرضة والأكثر تأثراً بمشاكل نفاد السيولة، إذ تسبّبت الجائحة في نقص السيولة المالية لمعظم أصحاب الأعمال في هذه المنشآت.
- 57٪ و 48٪ من المنشآت التي تتراوح أعمارها بين سنة و سنتين أشارت إلى نفاد تدفقها النقدي في استبيانات سبتمبر 2020 ويونيو 2021.

[الرسم البياني 34]

يونيو 2021	سبتمبر 2020
48%	**57%**
المنشآت التجارية التي يتراوح عمرها من سنة إلى سنتين	المنشآت التجارية التي يتراوح عمرها من سنة إلى سنتين

8٪ فقط من المنشآت الكبيرة سرحت أكثر من 20٪ من موظفيها

- عدم القدرة على الوفاء بالتزامات دفع الرواتب يعتبر مصدر قلق رئيسي أيضًا للمنشآت في جميع استبيانات غرفة البحرين الثلاثة.
- أدى ذلك ببعض المنشآت التجارية إلى تقليص الأنشطة وتسريح الموظفين. حيث بينت نتائج الاستبيان إلى أن حوالي 30٪ من الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر قد سرحت أكثر من 20٪ من موظفيها.
- وبالمقارنة ، أشارت 20٪ من الشركات المتوسطة الحجم بأنها قامت بتسريح أكثر من 20٪ من موظفيها , في حين قامت 8٪ فقط من الشركات الكبيرة بتسريح أكثر من 20٪ من موظفيها لكونها أكثر قدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية من الشركات الصغيرة والمتوسطة .

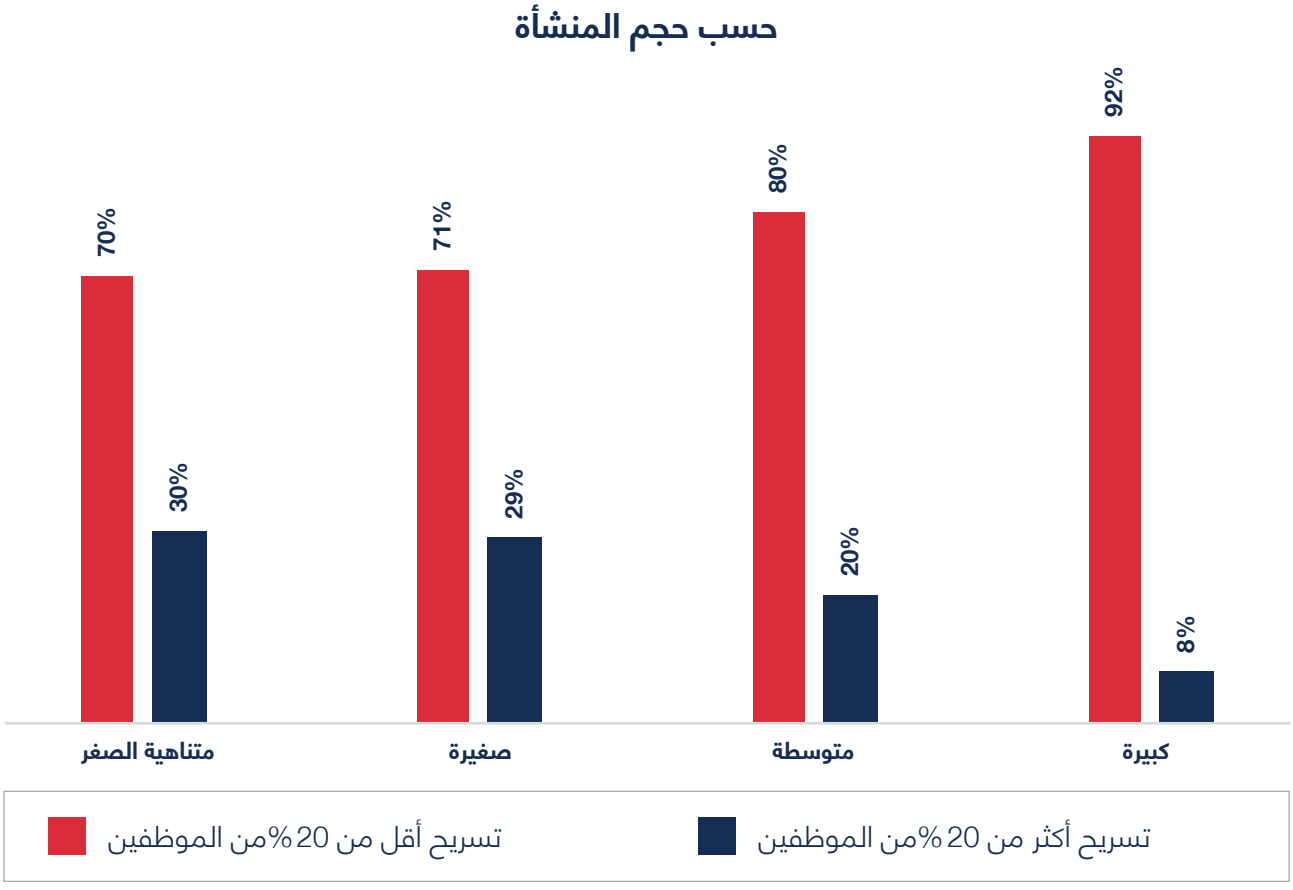

[الرسم البياني 35]

تسريح العمالة خلال العام الماضي

- سجلت الشركات المتوسطة أعلى نسبة تسريح للعمالة خلال شهري يونيو 2020 وسبتمبر 2020 ، حيث قامت 67٪ و 56٪ من الشركات المتوسطة بتسريح أكثر من 20٪ من الموظفين خلال تلك الفترات الزمنية.
- أما في يونيو 2021 ، فقد حصدت الشركات متناهية الصغر أعلى نسبة من تسريح العمال حيث قامت 30٪ من الشركات بتسريح أكثر من 20٪ من موظفيها.

حجم الشركة مع أعلى نسبة تسريح للعمال (أكثر من 20٪)

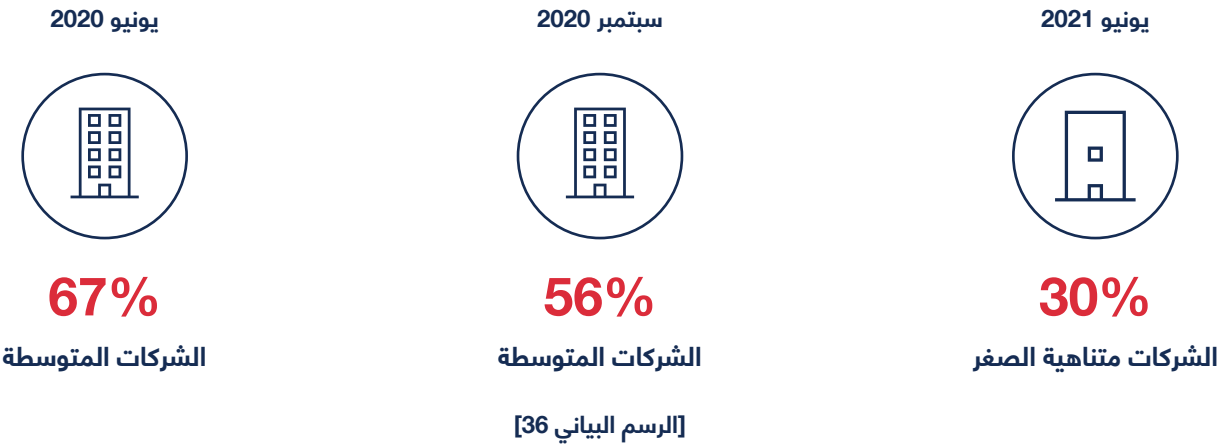

[الرسم البياني 36]

عمليات تسريح العمال شملت المنشآت من جميع الأعمار

- وجدت المنشآت الصغيرة والمتوسطة نفسها في موقف بالغ الصعوبة منذ بداية تفشي الجائحة، حيث أن قرارات الإغلاق الاحترازية بالإضافة إلى الطلب المتراجع على السلع أجبرها على اتخاذ قرارات انطوت على تسريح العمال؛ خاصةً مع افتقار الكثير منها إلى الموارد المالية التي تساعدها على تجاوز الأزمة.
- سرحت كل من المنشآت المبتدئة والمنشآت التي يزيد عمرها عن 9 سنوات نسبة عالية من موظفيها خلال عام 2020.
- 30٪ من المنشآت التي تتراوح أعمارها بين عام وعامين قامت بتسريح أكثر من 20٪ من موظفيها.
- 28٪ من المنشآت من جميع الفئات العمرية الأخرى قامت بتسريح أكثر من 20٪ من موظفيها.

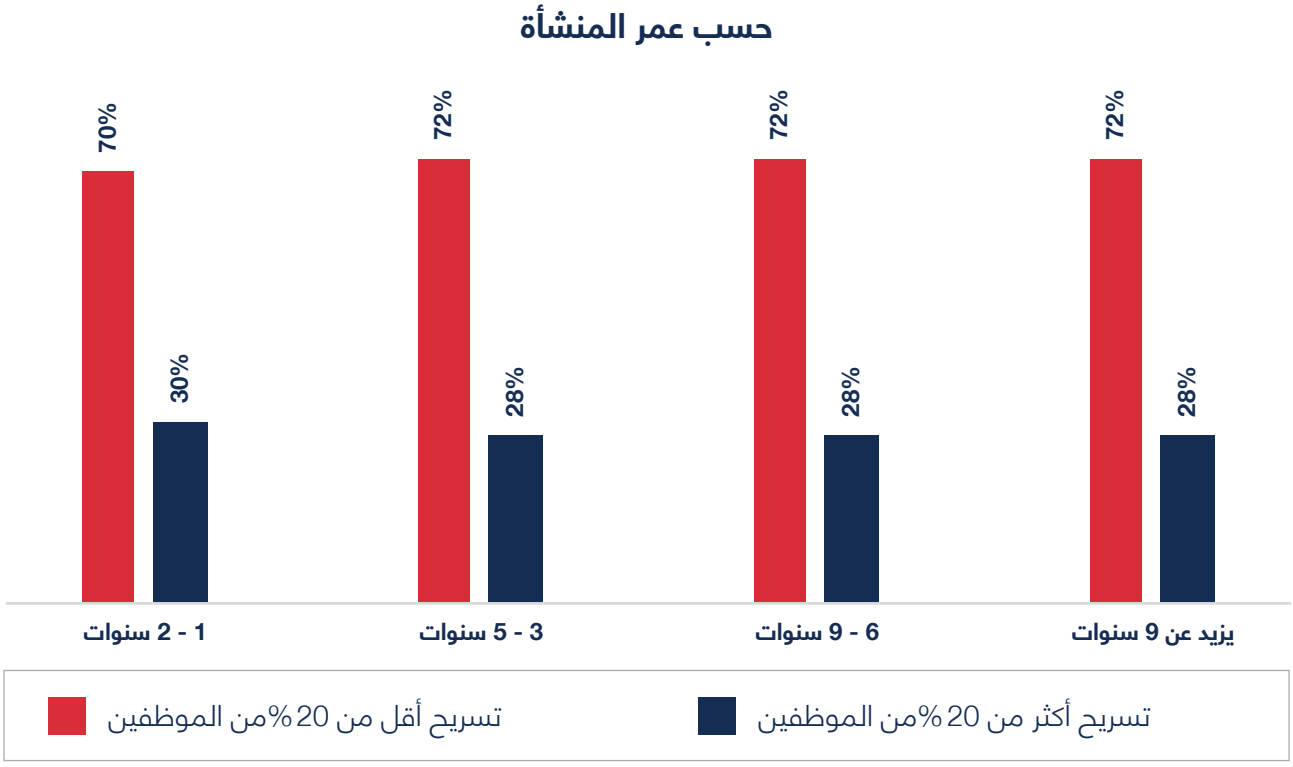

[الرسم البياني 37]

عمليات التسريح خلال العام الماضي

- أشارت نتائج استبيان يونيو 2021 إلى أن المنشآت التجارية الجديدة التي تتراوح أعمارها بين سنة و سنتين قامت بتسريح عدد من العمال بنسب أكبر من المنشآت الأكبر عمراً.
- من ناحية أخرى ، سجلت المنشآت التي تتراوح أعمارها بين 3 - 5 سنوات وبين 6 - 9 سنوات نسبة أعلى من عمليات التسريح في يونيو 2020 وسبتمبر 2020.
- كما يمكن استغلال التغيرات في سوق العمل التي أحدثتها الجائحة لتقليل الاختلالات في سوق العمل وزيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية وتحسين إنتاجيتها. كما تشكّل الجائحة وتداعياتها فرصة لتسريع برامج الإصلاحات الهيكلية مثل تنمية القطاع الخاص وتعزيز الشراكة بينه وبين القطاع العام.

عمر الشركة مع أعلى نسبة تسريح للعمال (أكثر من 20٪) [الرسم البياني 38]

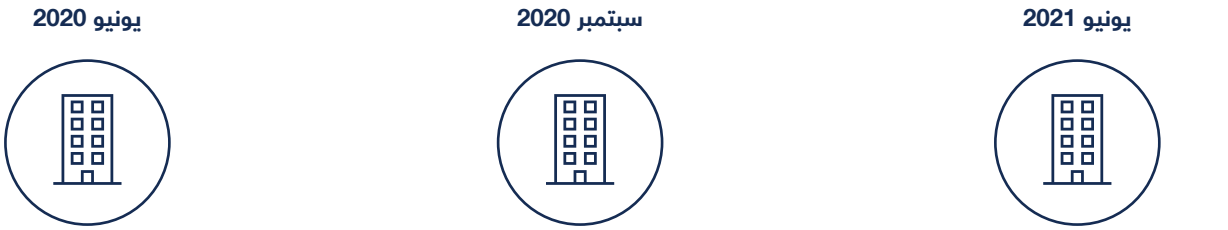

[الرسم البياني 38]

5

الآفاق الإقتصادية

خطط المنشآت لتكييف القوى العاملة مع التغيرات الاقتصادية

- 42٪ من المنشآت تخطط للتأقلم مع التغيرات في الاقتصاد من خلال إجراء التعديلات في قوتها العاملة ، وذلك من خلال تقليل عدد الموظفين وإعادة هيكلة أو إعادة تعيين العمال.
- 24٪ من المنشآت تخطط لزيادة استخدام الأدوات الرقمية في منشآتها.

42%
تقليل القوى العاملة

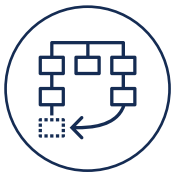

32%
إعادة هيكلة المنشأة

التغييرات المخططة للقوى العاملة

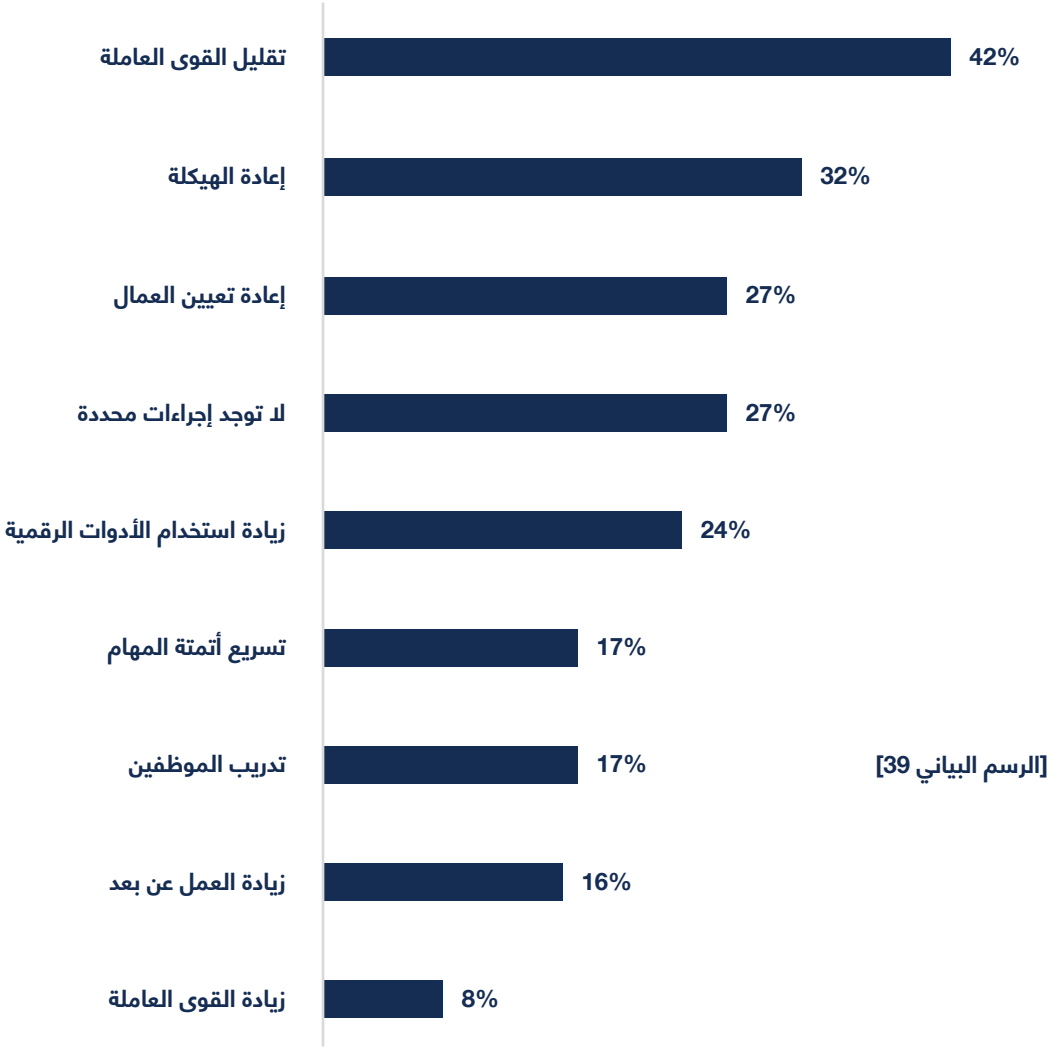

[الرسم البياني 39]

48%من أصحاب الأعمال المشاركين في الاستبيان لم تزداد انتاجية موظفيهم أثناء تطبيق سياسة العمل من المنزل

هل زادت الإنتاجية أثناء العمل من المنزل؟

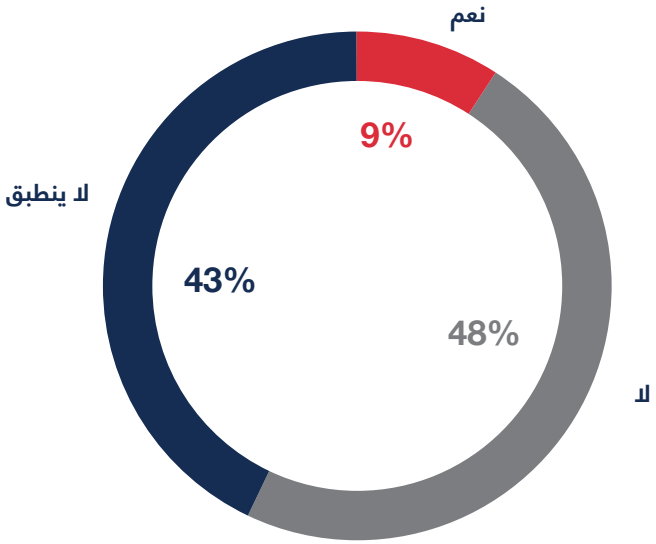

- 48% من أصحاب الأعمال المشاركين في الاستبيان لم تزد انتاجية موظفيهم أثناء تطبيق سياسة العمل من المنزل.

[الرسم البياني 40]

التغييرات التي سيجريها أصحاب الأعمال في هياكل منشآتهم للتكيف مع الوضع الحالي

- تسلط نتائج الاستبيان الضوء على 3 تغييرات رئيسية تتعلق بالهياكل والعمليات التي تتخذها الشركات في جميع القطاعات.
- أولاً ، 44٪ من المشاركين في الاستبيان يخططون لإضافة أو تغيير بعض أنشطتهم التجارية للتكيف مع المناخ الاقتصادي الجديد.
- ثانيًا ، 40٪ من المشاركين في الاستبيان لديهم النية للبقاء في نفس مجال عملهم دون أي تغييرات في هياكل شركاتهم.
- ثالثًا ، 36٪ من المنشآت تسعى لتوسيع أنشطتها إلى أسواق جديدة.
- رابعاً، يخطط 26٪ من أصحاب الأعمال لبدء أعمال تجارية جديدة أو البحث عن مصادر دخل إضافية.
- وأخيراً، فإن 21٪ من المشاركين في الاستبيان يبحثون عن شركاء دوليين ، و 10٪ منهم يسعون للاندماج مع شركات قائمة.

44%

إضافة أو تغيير الأنشطة في المنشأة الحالية

40%

البقاء في نفس مجال العمل دون تغييرات

36%

توسيع نطاق الأعمال خارج البحرين

26%

البدء في مشروع جديد موازي للأعمال الحالية

21%

إضافة شركاء محليين أو دوليين

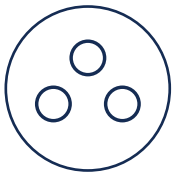

7%

تغييرات أخرى

10%

الاندماج مع شركات قائمة

التغييرات التي سيقوم بها أصحاب الأعمال في هياكل منشآتهم للتكيف مع الوضع الحالي

الأسواق التجارية

يشمل قطاع الأسواق التجارية متاجر البيع بالتجزئة والجملة، بالإضافة إلى الصالونات وصالات الألعاب الرياضية وأنشطة الإعلانات والعلاقات العامة (مثل التصوير الفوتوغرافي وتنظيم الفعاليات)، بالإضافة إلى قاعات المناسبات.

وقد أشار حوالي 48٪ من المشاركين في هذا القطاع عن خططهم لإضافة أو تعديل أنشطتهم في أعمالهم الحالية. وهذا قد يعني أن الشركات تخطط لتقليل عملياتها، ولا يعني بالضرورة انها ستطبق ابتكارا تجاريا.

ويمكن أن يستفيد قطاع البيع بالتجزئة والجملة من تطبيق نظام التجارة الإلكترونية لتعويض الأثر الناجم عن قرارات الاغلاق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يستفيد قطاع الخدمات أيضا من الابتكار الرقمي وتقديم خدماته عبر الإنترنت.

كما أشار حوالي 40٪ من المشاركين من قطاع الأسواق التجارية عن أنهم سيستمرون في نفس خط العمل دون أي تغييرات. وهذا أمر متوقع لبعض القطاعات الفرعية التي تعتمد على المساحات المادية التي يتم فتحها مثل الصالات الرياضية وقاعات المناسبات وتنظيم الفعاليات.

أصحاب الأعمال الذين يخططون لإضافة أنشطة جديدة أو تغيير الأنشطة القائمة

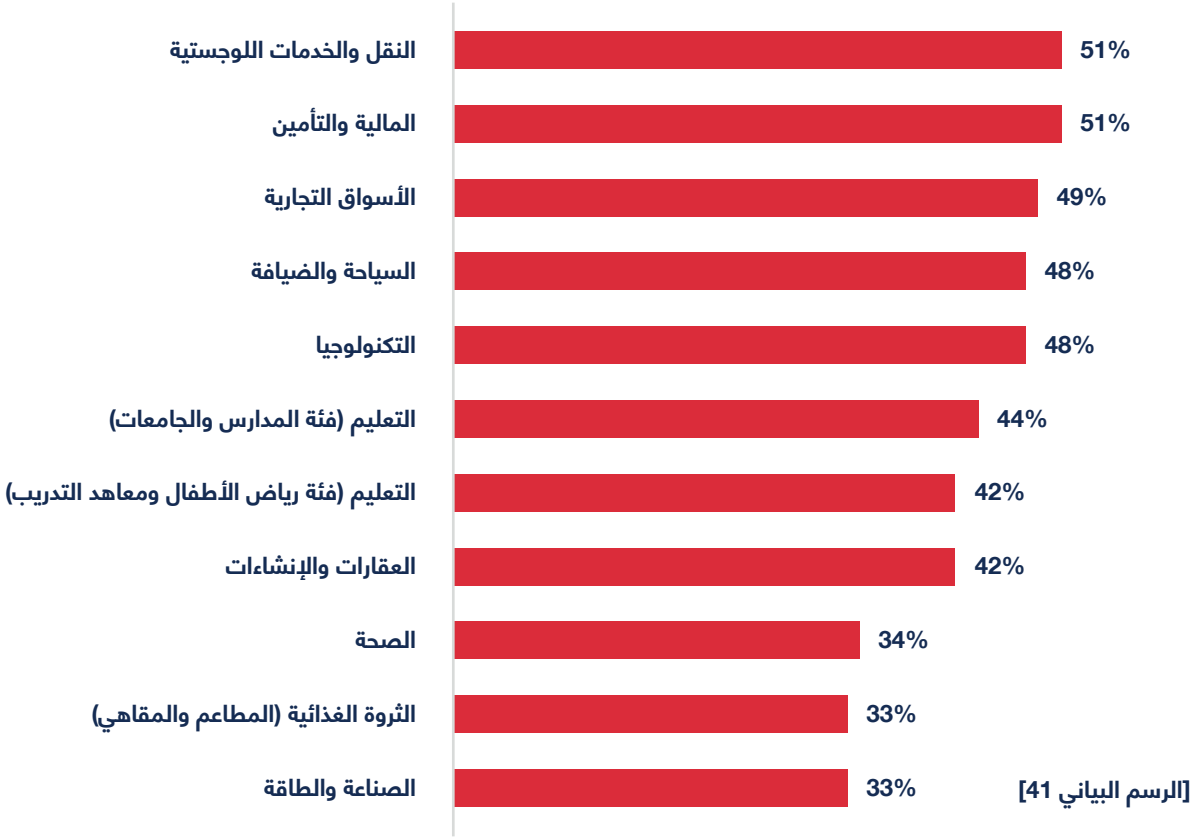

[الرسم البياني 41]

أصحاب الأعمال الذين سيوسعون أعمالهم خارج البحرين

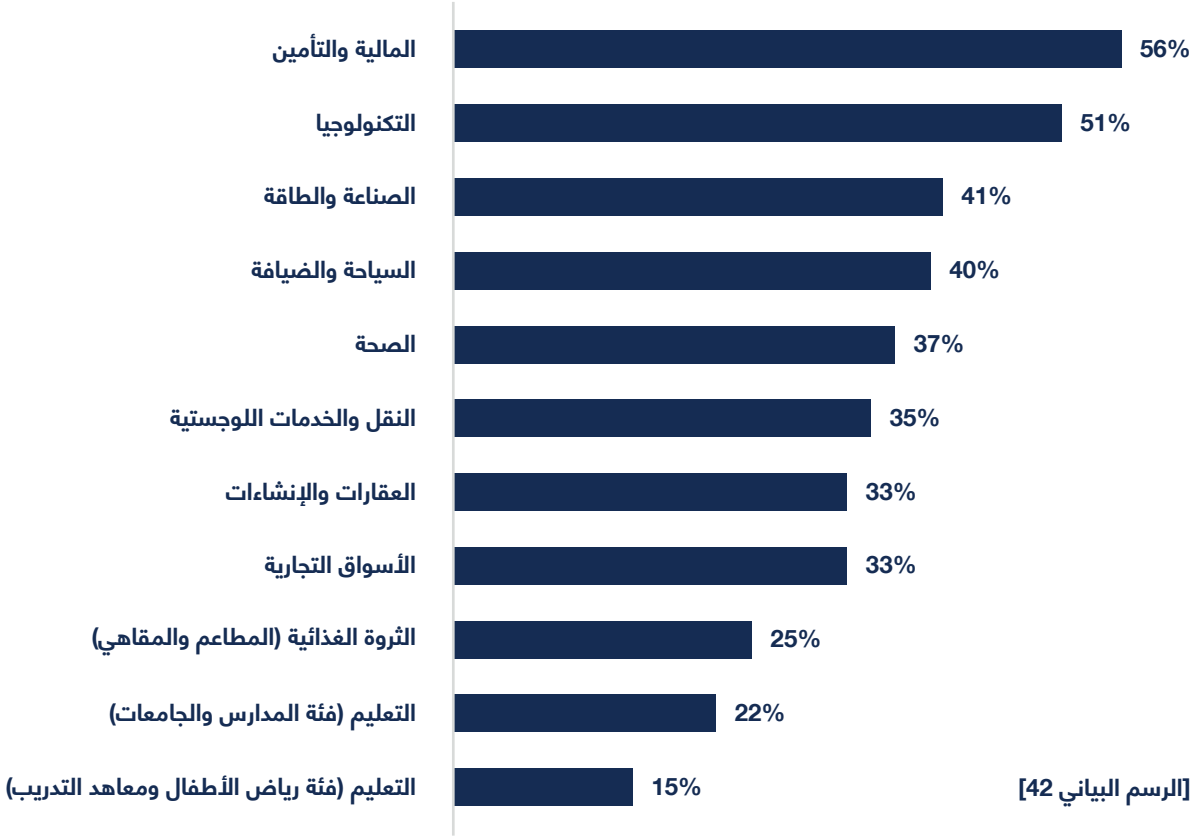

[الرسم البياني 42]

التغييرات التي سيقوم بها أصحاب الأعمال في هياكل منشآتهم للتكيف مع الوضع الحالي

القطاع المالي

تختلف خطط الشركات المالية لأعمالهم التجارية عن خطط القطاعات الأخرى، حيث تركز معظم الشركات في هذا القطاع على توسيع أنشطتها التجارية إلى أسواق خارج البحرين، يشار إلى أن حوالي 55% من المشاركين في الاستبيان يخططون لذلك.

من جانب آخر، يمكن للشركات العاملة في القطاع المالي تطبيق هذه الإستراتيجية بسلاسة نظرًا لسهولة وصولها إلى رأس المال وقدرتها على تقديم الخدمات دون التقيد بالجغرافيا، حيث أشار حوالي 50٪ من المشاركين في الاستبيان عن خططهم لإضافة أنشطة جديدة إلى عملياتهم ، وأكثر من 35٪ منهم يخططون لجذب مستثمرين جدد.

قطاع السياحة والضيافة

تأثر قطاع السياحة والضيافة تأثرا كبيرا بهذا الوباء، ولا تزال التوقعات بالنسبة لهذا القطاع سلبية، حيث أعرب حوالي 50٪ من المشاركين في الاستبيان عن خططهم لإضافة أو تغيير عملياتهم، بينما 40٪ منهم يبحثون عن أسواق أخرى لأعمالهم التجارية، من جانب آخر فإن أكثر من 35٪ من أصحاب الأعمال يسعون لبدء أعمال تجارية جديدة لزيادة ايراداتهم المالية.

وما دامت الحدود مغلقة وتعامل البلدان في جميع أنحاء العالم مع الوباء يختلف من دولة إلى أخرى، فإن قطاع السياحة سيظل متأثرا إلى حد كبير بالتقلبات في أعداد الحالات.

50٪ من المشاركين في الاستبيان يخططون لتبني التجارة الإلكترونية

- اشار 50% من المشاركين في الاستبيان الى توجههم نحو تبني التجارة الالكترونية في منشآتهم التجارية، حيث اعتبر هذا التوجه أحد أبرز سبل علاج الضرر الناجم عن عمليات الإغلاق.

- فيما يتعلق بالمنشآت التي تبنت التجارة الإلكترونية بالفعل، أعربت 16٪ منها عن أنها لم تشهد أي تغييرات كبيرة، قد يدل هذا على عدد من المشاكل ، منها فاعلية تطبيق المنشآت للتجارة الإلكترونية ، بالإضافة إلى المنافسة مع الشركات التي تمتلك حصص كبيرة من السوق.

- 14٪ من هذه المنشآت اشارت الى زيادة في مبيعاتها، و 9٪ منهم فقط واجهوا انخفاضاً في المبيعات، يشار الى ان هذا التغير في نسب المبيعات قد يكون مرتبطا بالعديد من العوامل وليس بالضرورة تبني التجارة الالكترونية.

- أعرب 8٪ من المشاركين في الاسبيان عن أنهم يواجهون في الوقت الراهن منافسة متزايدة خاصة منذ تبني التجارة الإلكترونية في منشآتهم، مع الاخذ بعين الاعتبار بأنه وعند تحليل الاستبيان لم يتم الاخذ بعين الاعتبار المنافسة التي تواجهها المؤسسات الفردية، حيث أنه من الممكن أن تشير هذه النسب إلى الطبيعة المتغيرة لسلوك المستهلك في ظل توافر بضائع جديدة للعرض في السوق المحلي .

- تحتاج الشركات إلى البحث عن طرق جديدة ومبتكرة لعرض منتاجتها وخدماتها الكترونياً، يمكن أن تشير إجابات المشاركين لعدة أمور نظرًا لاختلاف مفهوم التجارة الالكترونية بين الفرد والآخر , حيث أن التجارة الالكترونية قد يكون لها أكثر من معنى لكل صاحب عمل منها انشاء موقع الكتروني والبيع عبر منصات التوصيل مثل منصة «طلبات» , بالإضافة إلى تطبيق أنظمة الدفع الالكترونية مثل «بنفت باي».

- كل ما تمت الاشارة اليه اعلاه يعتبر ذا قيمة ايجابية لكن من جانب آخر يجب تبسيط الرقمنة ، وتشجيع اعتماد البنية التحتية الرقمية للحفاظ على بروتوكولات الصحة والسلامة، باعتباره أمراً ضرورياً لاستمرار كفاءة العمليات التجارية.

التكنولوجيات التي يخطط أصحاب الأعمال لتبنيها

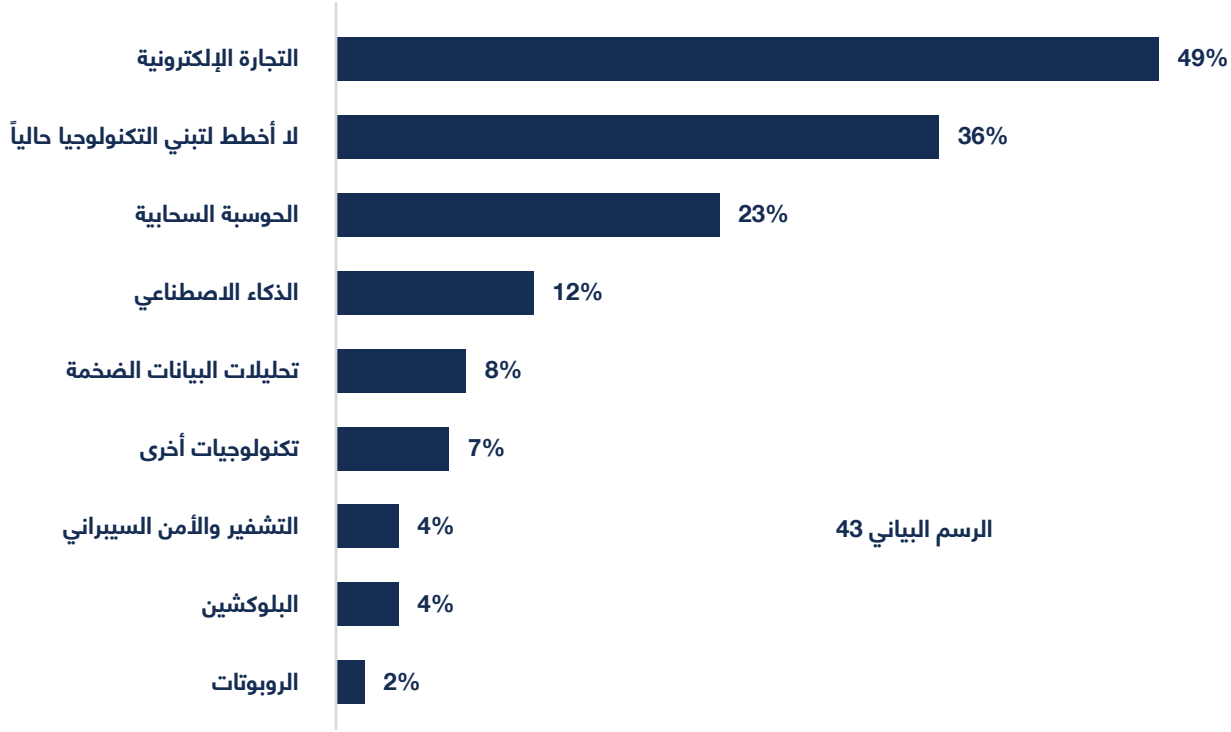

الرسم البياني 43

خطط المنشآت للاستثمار في أعمالها التجارية في عام 2021

- 43٪ من أصحاب الأعمال لا يخططون للاستثمار في أعمالهم التجارية خلال عام 2021.
- من ناحية أخرى، يخطط 57٪ من أصحاب الأعمال للاستثمار في أعمالهم خلال عام 2021.
- لم يميز المشاركين في الاستبيان بين الاستثمار بهدف تحقيق النمو المستقبلي، وهو ما قد يشير إلى نظرة متفائلة، أو ضخ السيولة وهذا ما قد يشير إلى النظرة السلبية لديهم.

هل تخطط للاستثمار في أعمالك التجارية في عام 2021؟

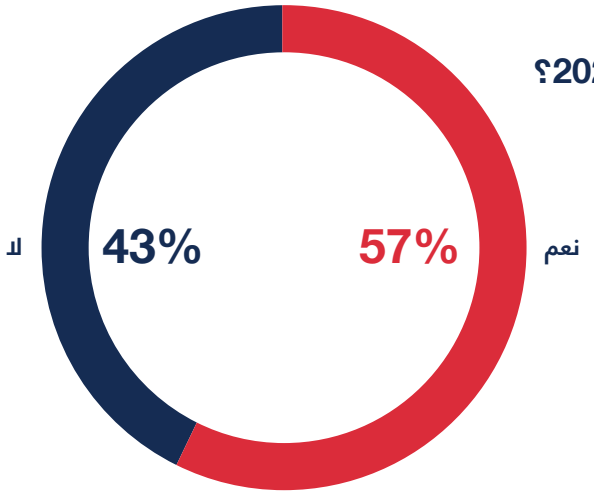

[الرسم البياني 44]

71٪ من أصحاب الأعمال متفائلون بشأن مستقبل أعمالهم التجارية خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة

ظل التفاؤل التجاري ثابتًا في جميع الاستبيانات الثلاثة التي أجرتها غرفة البحرين، يشار إلى أن حوالي 70٪ من المشاركين في الاستبيان متفائلين بشأن مستقبل أعمالهم التجارية للسنوات 2-3 القادمة، في حين أن 30٪ منهم فقط متشائمون.

يوضح التفاؤل المستمر ثقة أصحاب الأعمال في حكومة البحرين، وكفاءتها الجديرة في إدارة الأزمات، ودعمها المستمر للقطاعات المتضررة في الاقتصاد.

حيث شهدت أسعار النفط ارتفاعاً مستمراً في الفترة الماضية وهذا ما يتعبر مؤشراً جيداً لبداية تعافي اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

واعتمدت مملكة البحرين سعر برميل النفط في ميزانية 2021-2022 بسعر يقدر بحوالي 50 دولار أمريكي بينما بلغ متوسط سعر خام برنت 75.13 دولارًا للبرميل في نهاية الربع الثاني من عام 2021.

إن الزيادة في عائدات النفط تعني بأن الحكومة لا تحتاج إلى زيادة عائدات الضرائب والكهرباء والماء، الأمر الذي يطمئن القطاع الخاص الذي يحاول تجاوز التداعيات الاقتصادية للجائحة.

[الرسم البياني 45]

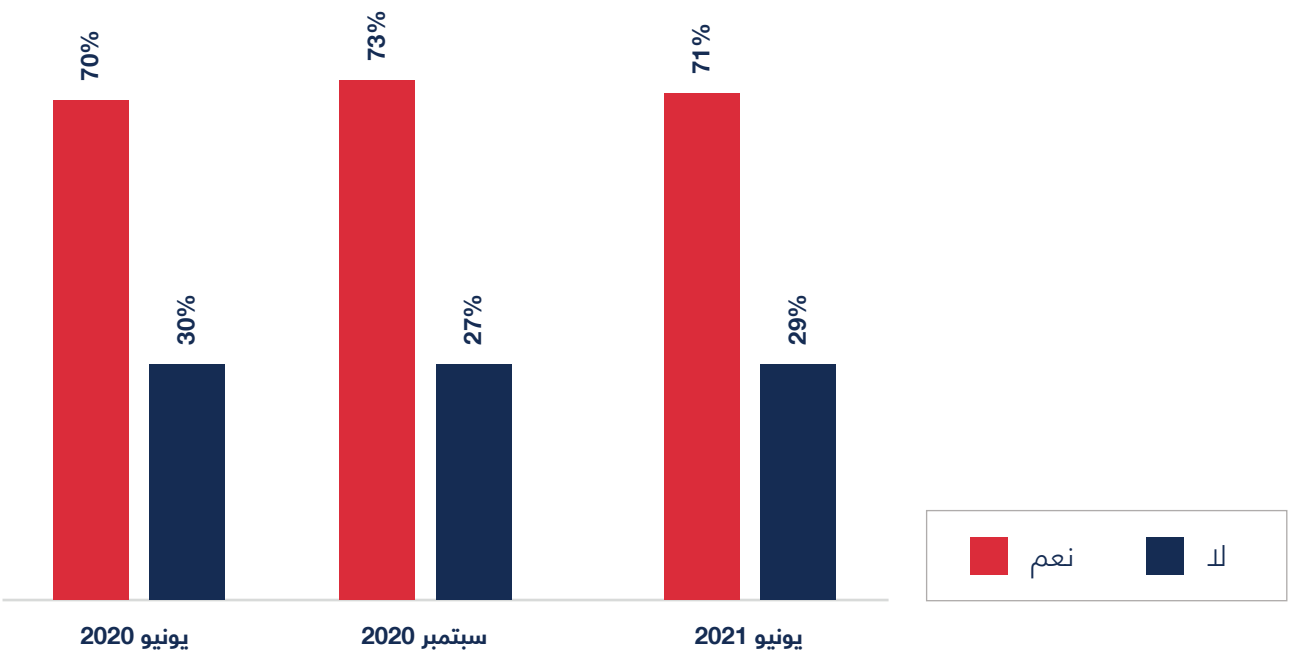

40٪ من المشاركين يتوقعون التعافي من تأثير الجائحة خلال عامين

- ينعكس تفاؤل أصحاب الأعمال أيضًا من خلال توقعاتهم للتعافي، حيث أنه ومع استمرار الجائحة في تعطيل الحياة اليومية في عام 2021 ، أصبحت توقعات أصحاب الأعمال لفترة تعافي أعمالهم التجارية أطول.
- 40٪ من المنشآت تتوقع التعافي خلال عامين، مقارنةً بـ 19% منهم توقعوا ذلك في يونيو 2020.
- 5% فقط من المنشآت لا تتوقع التعافي أبداً من آثار الجائحة، وهذا ما يدل على فاعلية حزم التحفيز للحكومة البحرينية، ومرونة الشركات وقدرتها على التكيف مع الحياة أثناء الجائحة.

ما هي توقعاتك لتعافي أعمالك التجارية؟

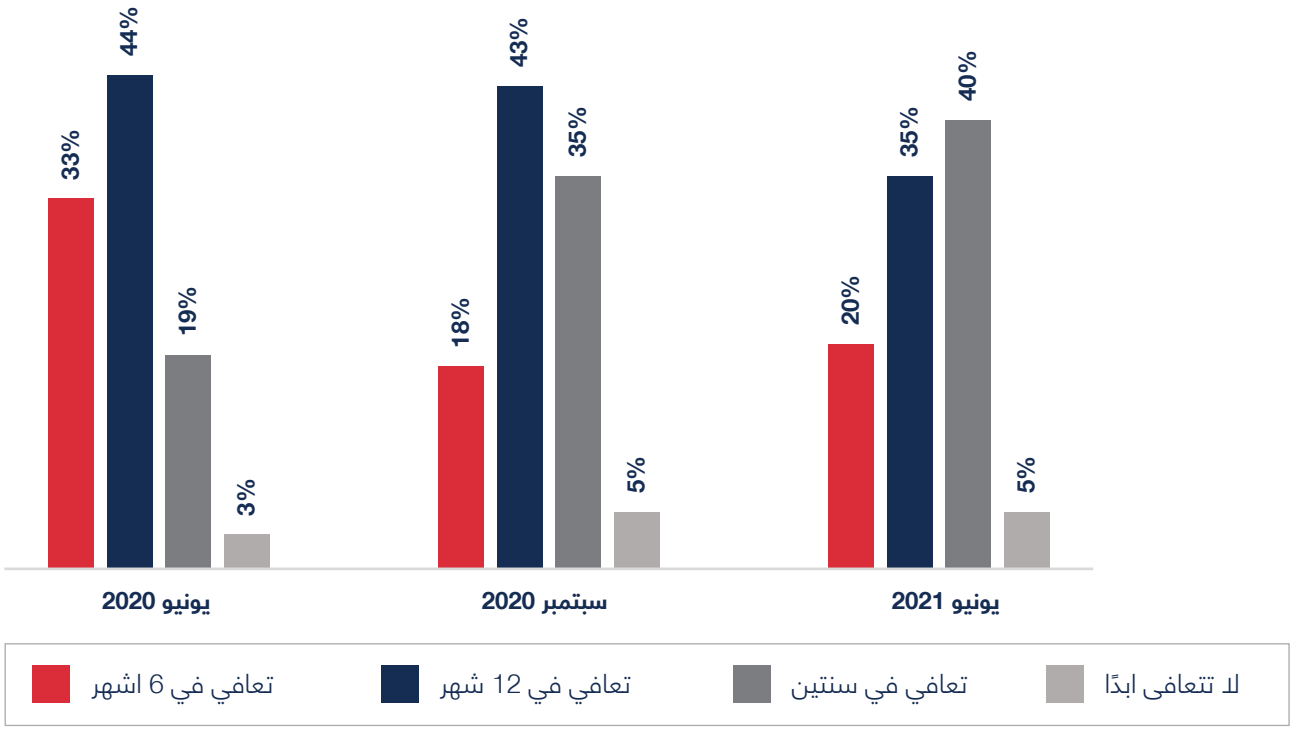

[الرسم البياني 46]

التوصيات

1. نماذج الأعمال المرنة

على الشركات والمؤسسات التجارية أن تسعى إلى تغيير نماذجها التجارية بعد الجائحة، وذلك من خلال جعل هياكلها أكثر سلاسلة واستجابة للصدمات وتغيير نمط الاستثمار.

من جانب آخر، ستؤدي الجائحة إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد في العديد من الدول لجعلها أكثر استقرارًا وأقل عرضة للتعطل أثناء الأزمات، ولذلك لابد للشركات من استخدام استراتيجيات مرنة لتحديث نماذجها، بما في ذلك:

تطوير بنية البيانات و تبني الأتمتة.

لابد من تحديث بنية البيانات والانتقال إلى أنظمة السحابة وذلك للحصول على القيمة الكاملة من البيانات في المستقبل. حيث سيتطلب من أصحاب الأعمال وصناع القرار العمل مع قادة المخاطر لضمان اتباع البيانات المسخرة قواعد الخصوصية الصارمة بالإضافة إلى اتباع أفضل الممارسات الإلكترونية.

و نمت القوى العاملة بنسبة 15٪ في الشركات التي استثمرت في الأتمتة والذكاء الاصطناعي.

المصدر: مكنزي - فوربس

اعتماد نماذج جديدة للتمويل والتسليم.

لم يعد التحول الرقمي في القطاع المالي خيارا، بل أصبح واجباً على كافة المنشآت العاملة في هذا القطاع التوجه نحوه، وعلاوة على ذلك تعتبر المرونة في اعداد التقارير المالية والتنبؤ المستقبلي والمرونة في الاستثمار من أهم النقاط الواجب اتباعها لتحقيق النمو في القطاعات المالية.

- **إعادة تصميم نماذج تشغيل سلسلة التوريد:**

ادى تفشي الجائحة الى تغيير نماذج الاستهلاك خاصةً فيما يتعلق بما يشتريه المستهلك وكيفية شراءه، ويتمثل التحدي الذي تواجهه الشركات العاملة في صناعة السلع الاستهلاكية المعبأة في إعادة تصميم نماذج تشغيل سلسلة التوريد الخاصة بها لتكون قادرة على الصمود بما يكفي لتلبية مطالب المستهلكين الجديدة.

- **نماذج التأجير وأماكن العمل:**

لن تكون أماكن العمل هي نفسها بالمقارنة مع الفترة الزمنية ما قبل تفشي الجائحة، ومن غير الواضح كيف ستبدو المتطلبات المستقبلية للمساحات المكتبية. يجب على المالكين / المشغلين أخذ زمام المبادرة من خلال تقديم نماذج تأجير أكثر مرونة وإعادة تصميم المنشآت لاستيعاب ساعات العمل الجزئية.

المصدر: مكنزي - KPMG

2. التوجه نحو الرقمنة

- تساعد عمليات الرقمنة، المؤسسات على تحقيق النمو وتحقيق قابلية التوسع من خلال توفير المزيد من فرص العمل، لقد أصبح من المهم بالنسبة للشركات الكبيرة أن تستثمر أكثر في الرقمنة لتحقيق استدامة اعمالها وزيادة نموها، مع الاخذ بعين الاعتبار بأن الاستثمارات في الرقمنة تمكن الشركات من اكتشاف فرص جديدة من شأنها أن تزيد من تجارب العملاء والكفاءة التشغيلية.

- غالبا ما تخفض الرقمنة من الحواجز المفروضة للدخول في الاسواق، ما يؤدي إلى ازالة الحدود المفروضة بين القطاعات. وفي الوقت نفسه، تؤدي طبيعة "التوصيل والتشغيل" للأصول الرقمية إلى التركيز على تصنيف سلاسل القيمة، مما يزيد من فرص المنافسين سريعي البديهة.

- يشار إلى أن الشركات حديثة التأسيس لديها القدرة على التوسع بتكاليف أقل مقارنةً بالشركات الأقدم في السوق المحلي، وقد تنمو إيراداتها بشكل أسرع خاصةً مع زيادة عدد عملائها.

- ستحدد القدرات الرقمية بشكل متزايد المنشأت التي تكسب او تفقد قيمتها في السوق. ونتيجة لذلك، ستغير الرقمنة الصورة العامة للقطاعات لأنها تعطي فرصًا لمنافسين جدد، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية تسريع التحول الرقمي لتمكين الشركات من مواكبة السوق، والحفاظ على تنافسيتها وقدرتها على مواجهة الأزمات المستقبلية.

المصدر: مكنزي - بلومبيرغ

3. تنويع الاستثمارات

كيفية استجابتنا لجائحة كورونا قد تساعد على تقوية قدرتنا على معالجة المخاطر والصدمات في المستقبل. حيث ان تنويع خطوط الإنتاج واعتماد عدة خطوط من الأعمال التجارية و تعدد الاستثمارات يؤدي إلى حماية الشركة من أي تقلبات اقتصادية وتجارية.

خيارات التنويع للشركات القائمة للحفاظ على استمرارية الأعمال خلال فترات الركود الاقتصادي وتقلبات الأعمال

التنويع غير ذي الصلة

تقوم الشركة بالاندماج أو الاستحواذ على شركة أخرى دون أي قواسم مشتركة بينهما.

التنويع ذات الصلة

التنويع في المنتجات أو الخدمات حيث تدير الشركة بالفعل أعمالا تجارية قائمة أو في أعمال تجارية ذات بعض القواسم المشتركة.

المصدر: corporate finance institute

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

Contact Us

Phone: 17380000

Adress: Building 519 Road 1010

Block 410

P.O.Box: 248

Manama – Kingdom of Bahrain

فريق مركز الدراسات والمبادرات

فاطمة حميد الصايغ
مدير مركز الدراسات والمبادرات
17380046
fatema.alsayegh@bahrainchamber.bh

آلاء حسن منصور
باحث اول
17380098
alaa@bahrainchamber.bh

فداء ابراهيم احمد
باحث اول
17380059
Feda@bahrainchamber.bh

روان باسم عاشور
باحث
17380020
rawan@bahrainchamber.bh

ايمان حسين علي
باحث
17380031
eman.ali@bahrainchamber.bh

خالد يوسف الذوادي
باحث
17380134
K.Althawadi@bcci.bh

احمد عبدالمعين بستكي
باحث
17380109
a.bastaki@bahrainchamber.bh

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدها العالم على مر السنين، وتعاظم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصاد الوطني.

وتؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها المنتخب من قبل الشارع التجاري، وأذرعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة، والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة تحت المظلة العريضة للقطاع الخاص البحريني، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة ، والعديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص في البلدان الأخرى، إلى جانب جهازها التنفيذي والإداري الذي يضم مختلف الإدارات والمراكز المتخصصة، ويشكل جميع ذلك وغيره كياناً متكاملاً ومترابطاً من أجل تقديم الخدمات المختلفة والقيام بدورها المعني .